اتجاهات الشباب نحو قضايا الفساد في المجتمع الكويتي

يعقوب يوسف الكندري[1]، محمد طالب الكندري[2]

الملخّــص

تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد اتجاهات الشباب الكويتي نحو الفساد، والوقوف على مظاهر هذا الفساد، ومسئولية المؤسسات الاجتماعية في انتشاره. المنهج: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وقد شملت عينة الدراسة عدد (322) مُستجيباً ومُستجيبة من شريحة الشباب الذي يبلغ عمرهم من (17–32 سنة) معتمدين على تعريف وزارة الدولة لشؤون الشباب لهذه الشريحة العمرية. تم الاعتماد على الاستبيان بوصفها أداة رئيسة لهذه الدراسة الذي اشتمل على جُزأين الأول: المعلومات الأولية، وأربعة مقاييس تقيس حجم، وأسباب، ومظاهر الفساد ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في تفشيه. تمّ الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في إدخال وتحليل البيانات، وتمّ استخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي المتمثل في اختبار (ت) للعينة الواحدة، والمعتمد، ومعامل الارتباط بيرسون، ومعامل ألفا كرونباخ، النتائج: لقد كشفت الدراسة على أن الشباب يرون إلى أن حجم الفساد يعتبر كبيراً في المجتمع المحلي، ويحمل مظاهر اجتماعية، ومالية، وإدارية، وسلوكية، وأسبابه تتمثل في الجوانب القانونية، والاجتماعية القيمية، والإدارية، وإن هناك دوراً غير مناسب للجهات والمؤسسات المسئولة. وقد كشفت الدراسة عن وجود فروق دالة إحصائيا تتعلق بمتغيري العمر (الفئة العمرية الصغيرة والكبيرة) والجنس وبين حجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات في محاربته. وكشفت الدراسة عن وجود علاقة دالة إحصائياً أيضاً بين حجم الفساد من جهة ومظاهره وأسبابه، ودور المؤسسات في محاربته من جهة أخرى. وتبين أن الفساد يؤثر بشكل كبير على المنظومة القيمية لشريحة الشباب، وأن هُناك اتجاهاً للقبول الاجتماعي للفساد ومظاهره وعدم القُدرة على وضع حد لهُ داخل المُجتمع، وهو ما يُنبئ بعواقب غير حميدة ويؤثر بشكل كبير على مُستقبل المُجتمع واستقراره. وتقترح الدراسة ضرورة تطبيق ما يسمى بمبادئ الحكم الرشيد، عدا ذلك، فإن ثقافة الفساد ستنتشر.

الكلمات الدالة: الفساد، القيم الاجتماعية للشباب، الشباب والفساد، المجتمع الكويتي.

المقدمة

مما لا شك فيه أن الفساد ظاهرة عالمية تأثرت وما زالت تتأثر بها كل الحضارات وجميع الأقاليم دون استثناء وتتفاوت نسبته وانتشاره. وعادة ما يبدأ الفساد بحجمه الصغير، وإن وجد أرضا خصبة له تجده يكبر ليصل إلى مرحلة من الصعب علاجه أو يأخذ وقتاً كبيراً لاقتلاعه من جذوره. لذلك أجمعت كل دول العالم على خطورة الفساد، وتم العمل بقوة وجهد للحد منه ولاقتلاعه من أجل عالم متطور ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة. فقد تم إنشاء مجموعة من المنظمات والهيئات وعقدت عديد من الاتفاقيات العالمية لتحقيق هذا الهدف. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم إنشاء الرابطة الدولية لهيئات مكافحة الفساد International Association of Anti-Corruption Authorities (IAACA)، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA) The International Anti-Corruption Academy،

1 أستاذ الأنثروبولوجيا والاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

2 أستاذ أصول التربية المساعد، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

تاريخ استلام البحث2019/11/27 وتاريخ قبوله2020/9/22.

© 2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الاردنية. جميع الحقوق محفوظة.

والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد The Global Organization of Parliamentarians Against Corruption (GOPAC)، إضافة إلى ذلك، تم إقرار اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد United Nations Convention against Corruption من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2003 وجميع هذه المنظمات والمؤسسات تؤكد الاهتمام العالمي بموضوع الفساد، وأن المشكلة تعتبر مشكلة عالمية، وليست مقصورة على بلد دون الآخر، على الرغم من تفاوت وجودها من قطر لآخر.

ولقد أصبح الفساد يهدد مجتمعات كثيرة بالانهيار، فكما هو معروف أن النزاهة قيمة تسهم في تطوير المجتمع وتنميته، وكلما حققت المجتمعات قدراً أعلى من الديمقراطية والشفافية زادت قدرتها على مكافحة الفساد ومحاصرته. على سبيل المثال عندما ترأس لى كوان يو الحكومة في سنغافورة، انخفض العجز في الموازنة العامة للدولة من 14 مليون إلى 8 ملايين في مدة زمنية وجيزة، وأحد العوامل التي ساعدت لى كوان يو لتنمية وتطوير سنغافورة عدم انصياعه لمطالبات النقابات التي كان هدفها كسب الأصوات، إضافة إلى اختياره وزراءه على مبدأ الكفاءة لا المحسوبية، ولم يكن الوزراء أو أصحاب المناصب القيادية من الذين يسعون إلى إغناء أنفسهم. فقد كان يؤمن أن العمل الجاد المخلص هو الذي يحقق الهدف (Lee Kuan Yew، 2007).

ومن البديهى أن الفساد ظاهرة تسهم في عرقلة التنمية وتنخفض قدرتها على تحقيق مشاريع التنمية. فالفساد ظاهرة كلية مرتبطة بكل المنظومات بالمجتمع. فعلى سبيل المثال إن مخالفة عامل المياه لنظام تقنين المياه في قرية ما نتيجة للرشوة، يعتبر جزءا من نظام متكامل في المجتمع الكلي، حيث أن عامل المياه يعتبر محسوباً على زعيم نافذ في رئاسة البلدية، المحسوبة على زعيم ما ويعتبر من أصحاب الحل والربط في السلطة المركزية، وهكذا(مسرة، 2004؛ ص: 475).

وفي الكويت، صادق مجلس الأمة الكويتي عام 2006 علي الاتفاقية (UNCAC) وبدء نفاذها جاء في عام 2007. وتهدف هذه الاتفاقية إلى الحد من الفساد وتطوير القانون ودعم التعاون القضائي الدولي وتوفير آليات قانونية فاعلة لتنفيذ الاتفاقية من أجل القضاء على الفساد. (الغزالي، 2018، ص:92-91).

ومن مميزات الاتفاقية أنها شجعت كثيراً من الدول العربية على إنشاء مؤسسات لمكافحة الفساد كهيئة النزاهة في العراق 2004، والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر سنة 2006، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد في الأردن سنة 2006، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في المغرب سنة 2007، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في السعودية سنة 2011، والهيئة العامة لمكافحة الفساد في الكويت 2012 ودول أخرى تبعتهم (الغزالي، 2018، ص: 147–178).

مشكلة الدراسة:

الجدير بالذكر أن مشكله الفساد بالمجتمع الكويتي مثلها مثل باقي مجتمعاتنا العربية تنمو وتتطور. لذا فإن اقتلاع هذه الظاهرة من جذورها يتطلب تحديدا دقيقا لمفهوم الفساد وماهيته في المجتمع الكويتي وأشكاله وأسباب انتشاره حتى يمكن تحديد سبل مكافحته وعلاجه نظرا لخطورته باعتباره أحد أكبر تحديات العصر الحديث. فهو لا يشكل تهديدا فقط للحاضر بل إنه يقيد التطور ويعرقل التنمية المستدامة (بيتر أيجن، 2000).

وتندر الدراسات التي تناولت موضوع الفساد في الكويت. فهي من الدراسات التي لم يلتفت لها الباحثون على الرغم من أهميتها واعتباراها من أبرز القضايا الرئيسة التي تواجه المجتمع وتؤثر على استقراره. ومن الدراسات النادرة التي تناولت هذا الموضوع وربطها بالبرلمان الكويتي، هي دراسة العلي (2015) التي أشارت الى أن هناك درجات عالية سجلها المبحوثون في الإشارة إلى الوساطة، والمحسوبية، والاستيلاء على المال العام، وعدم المصداقية في طرح القضايا المتعلقة باقتصاد الدولة، وانتهاك اللوائح والقوانين، واستغلال الحصانة البرلمانية لتحقيق المصالح الخاصة، ووجود علاقات مالية مشبوهة، والرشوة. وأشارت نتائج دراسته الميدانية إلى أن جميع العوامل التي تدفع عضو مجلس الأمة إلى ارتكاب الفساد تتمثل في العوامل السياسية،

والعوامل القانونية، والعوامل الاجتماعية الثقافية، والعوامل الاقتصادية، وأن أبرز العوامل التي تدفع أعضاء البرلمان الكويتي إلى ارتكاب الفساد الاقتصادي تتمثل في العوامل السياسية، وذلك لوصول أعضاء غير صالحين إلى السلطة البرلمانية، وكذلك لضعف الحكومة تجاه الأعضاء البرلمانيين وفقدانها للمصداقية.

فقد أصبح الفساد أحد العقبات الأساسية التي تواجه التنمية والتقدم باختلاف مفاهيمها في الدول، وإن هذه المسئولية تقع على الجميع، وعلى كل أفراد المجتمع. فهناك من ركز على الشباب كأحد الدعائم الرئيسة التي يفترض عليها أن تكافح الفساد (نافعة، 2004). فالشباب هم عماد الأمة، وهم من يعول عليهم بناء المجتمع، لذلك يعتبر الشباب من أهم فئات المجتمع التي يمكن أن تسهم بحل مشكلة الفساد، وهم الوسيلة والأداة الفعالة في القضاء على الفساد الإداري والمالي والأخلاقي، بعقولهم ومهاراتهم (قويدر، 2009؛ ص ص: 171–172). فترتكز الدراسة الحالية على اتجاهات الشباب في المجتمع الكويتي لحجم، ومظاهر، وأسباب الفساد ودور المؤسسات المعنية في محاربته. فهي تنطلق من وجهة نظر الشباب تحديدا بحكم كونهم شريحة اجتماعية عمرية مهمة يقع على عاتقها بناء المجتمع، ومن يعول عليه هذا البناء.

أهداف الدراسة:

ولذلك، جاء هذا البحث ليركز بالتحديد على اتجاهات هذه الشريحة من الشباب نحو الفساد في المجتمع الكويتي وقياس هذا الاتجاه وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية. فتهدف الدراسة الحالية إلى تحديد اتجاهات الشباب الكويتي نحو الفساد، والوقوف على مظاهر هذا الفساد، ومسئولية المؤسسات الاجتماعية في انتشاره، وكذلك الوقوف على أسبابه سواء أكانت أسباب قانونية، أو قيمية اجتماعية، أو إدارية. وتسعى الدراسة إلى الوقوف على الفروق بين الجنسين، والشريحة العمرية الأصغر والأكبر من الشباب في مظاهر وأسباب، ودور المؤسسات الاجتماعية في انتشاره.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية الى الإجابة على الأسئلة الآتية:

– ما أبعاد مظاهر الفساد وانتشاره في مؤسسات الدولة من وجهة نظر أفراد العينة من الشباب؟

كيف ينظر أفراد العينة من الشباب لمسئولية بعض المؤسسات في انتشار الفساد داخل المجتمع؟

– ما أسباب انتشار الفساد في مؤسسات الدولة بأبعادها الثلاثة (القانونية، والقيمية الاجتماعية، والإدارية) من وجهة نظر أفراد العينة من الشباب؟

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين (الذكور والإناث) وكذلك الفروق بين الشريحة العمرية الأقل من 21 وأكبر من 21 عاماً في معدلات مظاهر الفساد وانتشارها في مؤسسات الدولة؟

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين (الذكور والإناث) وكذلك الفروق بين الشريحة العمرية الأقل من 21 وأكبر من 21 عاماً في معدلات مسئولية بعض المؤسسات في انتشار الفساد؟

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين (الذكور والإناث) وكذلك الفروق بين الشريحة العمرية الأقل من 21 وأكبر من 21 عاماً في معدلات أسباب انتشار الفساد في مؤسسات الدولة وأبعادها الثلاثة (القانوني، القيمي الاجتماعي، الإداري)؟

– هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتجاه أفراد العينة بوجود فساد كبير داخل المجتمع مع متغيرات أسباب الفساد، ودور مؤسسات الدولة في حدوث الفساد، والأسباب الخاصة بانتشار الفساد بأبعادها الثلاثة (القانوني، القيمي الاجتماعي، والإداري)؟

أهمية الدراسة:

للدراسة أهمية نظرية وتطبيقية. فتنطلق الأهمية النظرية من الدراسة الحالية في إمكانية الحصول على معلومات خاصة عن الفساد لدى شريحة عمرية مهمة داخل المجتمع الكويتي التي لم يتم التطرق إليها من قبل على حد علم الباحثين. فالدراسات التي ربطت موضوع الفساد بالشباب تعتبر نادرة إن كانت موجودة أساساً. فانتشار الفساد والشعور والإحساس بوجود مثل هذه الظاهرة قد أصبح أمرا ملفتا للنظر، ولذلك ستركز الدراسة الحالية على أحد الشرائح

العمرية المتمثلة بشريحة الشباب واتجاهاتها نحو الفساد. فالكشف عن هذا الجانب عند هذه الشريحة سيزيد من الجانب المعرفي الخاص بقضايا الفساد في المجتمع المحلي، ولعل اختيار هذه الشريحة العمرية تنطلق أيضاً من أهميتها التطبيقية والعملية ومن حيث أن هذه الشريحة العمرية هي اللبنة الرئيسة لبناء المجتمع ونموه، ومتى ما شعرت بوجود الفساد واستشرائه، فإن عملية البناء ستصاب بالعطل، وينتج عنه حالة من حالات الخلل والتي تسهم في عدم استقرار المجتمع. فهذه الشريحة ودراستها سيحقق فائدة عملية تسهم في مساعدة راسمي السياسة الاجتماعية في التركيز على هذه الشريحة ومدى تأثرها في الأجواء الاجتماعية وقدرتها على التكيف في الوضع العام.

التعريفات الإجرائية للدراسة:

الشباب:

من الصعوبة تحديد مفهوم جامع مانع أيضاً للشباب، فهناك من اعتبر هذه المرحلة وقسمها حسب عمر زمني محدد، ومنهم من حددها بالمستوى الدراسي والتربوي، ومنهم من حددها بالبلوغ والقوة، ومنهم من مزجها مع مراحل عمرية أخرى سواء مع المراهقين، وكذلك الكبار الراشدين ولكن تسعى الدراسة الحالية إلى تبني مفهوم الشباب حسب تعريف وزارة الدولة لشئون الشباب في الكويت والذي يتمثل في الشريحة العمرية التي تبدأ بسن الرابعة عشرة إلى سن 32 سنة، مع الاعتماد فقط في هذه الدراسة لإجراءات منهجية على الشريحة العمرية من 17-32 سنة.

الفساد:

هناك تعريفات متعددة للفساد، ولكن يمكن الاعتماد على تعريف البنك الدولي للفساد، والذي يعتبر تعريفا أكثر شمولية، ومستخدماً في الكثير من الدراسات والذي يتمثل في أنه "استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية" (سوليفان، د.ت، ص: 6).

ويمكن الاتفاق مع هذا التعريف وذلك بحكم أنه قد حدد الفساد في أي نوع من أنواع الإساءة في استخدام السلطة من أجل منفعة شخصية. فقد تكون هذه الإساءة رشوة، أو تعيين المقربين من أجل منفعة ذاتية، أو اختلاس أو غيرها من أنشطة وصور الفساد.

الفساد والمداخل النظرية:

بالنظر إلى أن الفساد ظاهرة كلية مرتبطة بكل مؤسسات المجتمع، لذلك لا يوجد إجماع على تعريف خاص به، فلا وجود لتعريف جامع مانع يتفق عليه الباحثون ويتناولوا من خلاله أبعاده المختلفة، فهناك من تناول الفساد من أبعاد ومداخل مختلفة يمكن عرضها بالآتي:

- المدخل الأخلاقي: يرى أصحاب هذا المدخل أن "الفساد يظهر في المجتمعات بسبب انهيار القيم الأخلاقية، ومحاولتهم السعي إلى تحقيق فائدة كبرى من حيث جني الأموال بطريقة سهلة، بدافع من الجشع والطمع". ومع صعوبة قياس هذا الجانب أو المدخل الأخلاقي أو التركيبة القيمية، إلا أن هناك اتفاق على عدم إمكانية مراقبة هذه التركيبة القيمية، فنجد من يتسم من أفراد المجتمع بصفات أخلاقية عالية في حياته اليومية، ولكن نتيجة للمستوى الاقتصادي المتدني الذي يمر فيه، فإنه قد يلجأ لممارسة الفساد لرفع مستواه الاقتصادي (خواص، 2019، د.ص).

- المدخل الاقتصادي: هو ما يفسر المدخل الأخلاقي، حيث يرى أصحاب هذه النظرية "أن الإنسان يولد وهو مزود بغرائز اجتماعية غيرية تتأثر بما يعترض الفرد من ظروف، فإن كانت ملائمة زادت قوة الغرائز في ضبط السلوك، وان كانت العكس ضعفت، الأمر الذي يدفعه للإجرام بعد أن تسيطر عليه الأنانية وتحكم سلوكه، هذا الشعور تزرعه في نفوس الأفراد الظروف الاقتصادية السائدة في النظام الرأسمالي". وهذا ما يبدو جلياً عندما ننظر لأسباب الفساد في أيامنا فالجانب الاقتصادي له أثر كبير في انحراف سلوك الأفراد، "فيتلاشى الوازع الاجتماعي وروح الجماعة مما يؤدى إلى إضعاف الولاء الاجتماعي والذي بدوره يكون سبباً في تجاوز القانون." (المصراتي، 2011؛ ص ص: 45-48). وهذا أيضاً ما تشير إليه دراسة روثستين وأوسلانر (Rothstein & Uslaner, 2019) والتي تعتبر أن الفساد يؤثر على وحدة المجتمع فعندما يظن الناس أن الطريق الوحيد إلى الازدهار هو خيانة الأمانة،

تزداد التوترات الاجتماعية بين الطبقة المخملية والطبقة الأقل، ويصل الأمر إلى رفض برامج الرعاية الشاملة التي تقدمها الدولة، الأمر الذي يقود المواطنين العاديين للدعوة إلى إعادة توزيع الدخل بعيدا عن الأغنياء. وبينت الدراسة أن البلدان التي ترتفع فيها معدلات الفساد، يكون الجمهور معادياً للأشخاص الذين لديهم الكثير ما يقود لإشاعة ما يُسمى بالحسد الطبقي. كما أشارت الدراسة إلى أن الفساد يؤدى إلى مزيد من عدم المساواة الأمر الذي ينتج عنه مستويات من عدم الثقة، وهذا ما دلت عليه بيانات المسح المستمدة من رومانيا واستونيا جاءت بها الدراسة والتي تشير إلى أن التصورات المتعلقة بالفساد العالمي تجعل الناس أقل احتمالا للثقة على الرغم من أنه يمكن التكامل لخدمة المجتمع. واستنتجت الدراسة أنه عندما يكون الفساد مرتفعا، فمن المرجح أن يتم الاعتقاد بأن الفقراء يعاملون بشكل غير عادل من قبل المجتمع بشكل عام والمؤسسات الحكومية بشكل خاص.

– المدخل الوظيفي: وحسب هذا المدخل فإن الفساد موجود في المجتمع؛ لأنه "يؤدى (للفاسد) وظيفة، ويحفظ بقاءه ويحقق له الاستقرار المنشود، ويُعدّ وسيلة ضرورية لتجاوز العراقيل القانونية والبيروقراطية في بعض الأحيان، وبالتالي يمكن أن يحقق نتائج تنعكس إيجاباً على المجتمع." (خواص، 2019، د. ص). ويرى قبانجى (2004) "أن ممارسة الفساد تحظى، بحدود معينة، بقبول اجتماعي، يغلف حينا بالانتماء القبلي أو الإثنى أو الطائفي وحيناً آخر بالولاء السياسي. ويعني ذلك كله أن الفساد الذي هو ممارسة فردية بامتياز يمكن أن يتحول في ظروف محددة إلى فساد جماعي"(ص: 255).

– مدخل التحديث: ويرى أصحاب هذا المدخل أنه بسبب تطور المجتمعات وانتقالها من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حضرية وحديثة كانتقال المجتمع من مجتمع زراعي إلى صناعي تحدث تغيرات في سلوك وقيم الأفراد. هذه التغيرات من الممكن أن تكون سبباً لانتشار الفساد بسبب ثلاثة عوامل: "أن العصرنة تفرض تغيراً في القيم الأساسية للمجتمع ويصبح السلوك الذي كان مقبولاً سابقاً سلوكاً فاسداً بحسب القيم العصرية، ثانياً إنها تساهم في الفساد من حيث إنها تكون مصادر جديدة للثروة والسلطة وتكون قيمة ولذلك تدمج هذه الفئات الجديدة في السلطة عن طريق الفساد، فيشتري هؤلاء الأغنياء لأنفسهم مقاعد في البرلمان، ويكونون جمعيات مدنية للمشاركة في السلطة السياسية{فيتم}الدمج بين النخبة السياسية القديمة والنخبة الاقتصادية الجديدة. ثالثاً إنها تساهم في تشجيع الفساد بواسطة التغييرات التي تحدثها في النشاط الحكومى، إذْ تتضاعف المجالات التي تخضع للضبط الحكومي". (خواص، 2019، د.ص).

وهذا ما تشير إليه دراسة روثستين و إك Rothstein (& Eek, 2009)، إذْ أجرى الباحثان تجربتين على مجموعة من دولة السويد ومجموعة أخرى من رومانيا وهما بلدان لهما مستويات مختلفة للغاية في الفساد والثقة الاجتماعية لوصف السيناريوهات المستخدمة للفساد وبينت النتائج الرئيسية أن السلوك الفاسد من قبل السلطات العامة يؤثر بوضوح على ثقة الناس بها. والنتيجة الثانية تمثلت في أنه عندما يتعرض الناس للسلوك الخادع من قبل السلطات العامة فإن الأشخاص بشكل عام لا يفقدون الثقة في السلطات المعنية فقط، بل أيضا في الأشخاص بشكل عام. وأشار راسما (Rasma, 2005) أنه من المحتمل أن يزعم الأشخاص في المجتمعات الفاسدة أن المواطنين العاديين الذي يشاركون في الفساد لا يتحملون المسؤولية وليس لديهم ذنب لأن النظام يجبرهم على ذلك.

ومن خلال استعراض ما سبق من نظريات ومداخل حول ظاهرة الفساد تبيّن أنه بالإمكان توظيف هذه النظريات في كشف الغموض عن كثير من جوانب ظاهرة الفساد، ومن هنا فإن هذه النظريات تسهم كثيرا في تفسير هذه الظاهرة. ومن خلال تحليل تلك المداخل النظرية يتضح أن هنالك مجموعة من العوامل المتنوعة اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً يمكن أن تشكل إطارا مرجعيا في تفسير ظاهرة الفساد. ولا بد من الإشارة إلى أن أغلب المداخل النظرية التي طرحت هنا تهتم بعامل بعينه وتنظر إلى ظاهرة الفساد من منظور أحادي الجانب، فهذه المداخل النظرية تفسر ظاهرة الانحراف الاجتماعي بالإضافة إلى انطلاقها وتوافقها مع ظاهرة الفساد.

أسباب الفساد:

يمكن الإشارة هنا سريعا إلى أسباب الفساد كما عرضتها مجموعة من الأدبيات، والتي تتمثل في الآتي (داود، 2004؛ ص:137-138):

- أسباب اقتصادية: تتعلق بضعف الدخل الذي يولد الاحتياج للمال غير المشروع مثل الرشوة، أو حتى تحقيق أهداف تتعلق بالرفاهية.
- أسباب سياسية: تتعلق بضعف أداء أحد الأجهزة سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إشاعة الوساطة والمحسوبيات لانجاز المعاملات المتعارضة مع القانون.
- أسباب اجتماعية- ثقافية: وهي تلك التي تتعلق بالمحاباة والولاء للأسرة أو العائلة أو للقبيلة، أو أي ميول اجتماعية ثقافية.

ويرى الكثير من الباحثين إلى أن الأسباب السياسية تعد من أهم وأخطر أنواع الفساد؛ لأنه يرتبط بالقمة ورأس الهرم والذي يمكن أن ينتشر بشكل سريع للمستويات الأدنى (الكبيس، 2000؛ ص ص: 89-90). إن ذلك يتوافق مع المقولة التي تشير إلى أن الفساد يبدأ من الرأس أي الحكومة أو المسئولين (Rothstein & Eek, 2009; p: 106). فينتشر الفساد غالباً عن طريق الاحتيال على القانون واستغلال ثغراته.

لذلك تعتمد معالجة الفساد على الإسهام في تعديل القوانين وسد الثغرات من خلال دراسة أشكال الاحتيال على القوانين المختلفة، لا مجرد سن قوانين جديدة تزيد من التشابك بين النصوص، ويجب التخلص من الروتين الإداري لأنه عمليا من أساليب التعقيد بحجه أنه حرص على المصلحة العامة، وطريقا للرشوة وتكون إمكانيات الكشف عن الفساد ضعيفة أو مستحيلة بين الإجراءات المعقدة (مسرة، 2004؛ ص: 477).

إن محاربة الفساد تتطلب وضع استراتيجية خاصة تعالج المشكلة وتحقق الإصلاح بكافة أشكاله وتسهم في تنمية بيئة مجتمعية تخلو من الفساد. إن ما يسهم في تحقيق هذه الاستراتيجية محاور رئيسية تتمثل في دعم الديمقراطية، والمساءلة، وتداول (عبدالفضيل، 2004؛ ص ص:81-85). وتتفق هذه الاستراتيجية مع بعض الدراسات التي أشارت إلى اتباع ثلاثة شروط رئيسية هي: "الشفافية"، "المساءلة"، و"حسن الحكم"، للحد من انتشار الفساد من جهة، وغرس دعائم لبناء التنمية المستدامة بالمجتمع من جهة أخرى (داود، 2004؛ ص: 135). وتتفق مع دراسة (اليوسف، 2006) واصفا الوضع في الخليج العربي بأن "السبب الأول الذي تتفرّع منه جميع صور الفساد في دول الخليج هي انعدام الشفافية والمواطنة المنقوصة. وقصد بالمواطنة المنقوصة العلاقة التي تربط ما بين الحكومة وبين بقية أبناء المجتمع، التي لا تتصف بالشراكة بل بالتبعية." (ص: 580) واختصر اليوسف أسباب الفساد بزيادة في درجة الاحتكار، مع زيادة في حرية التصرف وبدون المساءلة التي تكون محصلتها في النهاية الفساد. "تشير هذه المعادلة إلى أن الفساد يرتبط بعلاقة طردية مع كل من درجة احتكار القرار واتساع حرية التصرف، ويرتبط بعلاقة عكسية بدرجة المساءلة. فكلما احتكر فرد أو مؤسسة أو فئة القرار أو الثروة أو سلعة ما أو خدمة ما، كانت هناك فرصة أكبر للفساد وسوء استغلال هذا الأمر المُحتكر" (ص: 597).

وإن حق الانتخاب للمواطن لا ينتهي بمجرد تصويته واختياره، ولكن عليه مسئولية بعد ذلك عن المشاركة والمحاسبة في متابعة النائب في أدائه وأعماله ومطالبته بالشفافية المالية. (ص: 493) "فلا يمكن أن يقوم الإصلاح الشامل إلا بواسطة قوانين وأنظمة وقرارات تصدر في النهاية من سلطات منتخبة، فيجب اعتماد قانون انتخاب يتيح إيصال أناس إلى الحكم يمثلون حقيقة المواطنين على ألاّ تطغى اعتبارات في اختيار الممثلين تُبعد عن هؤلاء المساءلة أو تجعلها غير ممكنة عملياً." (مسرة، 2004؛ ص: 497).

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات الخاصة بالفساد بشكل عام، وجاءت تلك التي ناقشت موضوع الشباب والفساد تحديدا بشكل أقل. ولا شك أن الدراسات التي تناولت موضوع الفساد متنوعة ومتعددة وقد عجت بها المكتبة الأجنبية والعربية كذلك.

ولكن ما افتقدته المكتبة العربية تحديدا على حد علم الباحثين هو مناقشة موضوع الفساد من وجهة نظر الشباب أنفسهم. فبينما ندرت أو شحّت الدراسات العربية والمحلية عن دراسة الشباب والفساد، نجد أن هناك تنوعا في الدراسات الغربية في ربط هذه الشريحة مع الفساد وقضاياه من منطلقات مختلفة وفي مجتمعات متعددة، وأغلب هذه الدراسات جاءت من دول العالم الثالث والثاني.

فمن الدراسات التي تناولت استقرار الديمقراطية والبطالة وأبعاد ذلك على وجود الفساد في المجتمع النيجيري، فقد حدد أوكفار Okafor (2011) في هذه الدراسة التي جاءت بعنوان: "Youth unemployment and implication for stability of democracy in Nigeria". الأسباب الرئيسة لبطالة الشباب في نيجيريا الذين يعتبرون عنصراً مهماً في المجتمع، فقد كشف الباحث في هذه الدراسة التي اعتمد من خلالها على المنهج الوصفي والتحليل الوثائقي عن مجموعة من السلوكيات والأنشطة المعادية للمجتمع مثل البلطجة السياسية والتشدد والاضطراب وغيرها من الرذائل الاجتماعية الواضحة بين الشباب العاطلين عن العمل. فقد عبر عن أن البطالة تعتبر الأخطر لاستقرار الديمقراطية في نيجيريا. وتقرر الدراسة أنه يجب تدخل جميع أصحاب المصلحة في معالجة مشكلة بطالة الشباب. وهذه الخطوة الرائدة نحو تحقيق الاستقرار وترسيخ الديمقراطية في نيجيريا. فالبطالة تشكل تهديداً لديمقراطية نيجيريا لأنها قد تعرض الشباب للتلاعب في ظل وجود وتفشي للفساد. وأوصت الدراسة إلى أن الشاب النيجيري يجب أن يشعر بالتأثير الإيجابي للديمقراطية في حياته بعيدا عن مظاهر الفساد وعدم الشعور بعملية تمييز فئة قليلة من أصحاب المناصب العالية على حساب الفقراء التي تعتبر قضية خطرة تؤدي إلى إحداث الفوضى وغضب الشباب العاطلين عن العمل.

وتشير دراسة أعدها أكاني Akani (2011) عن المجتمع النيجيري بعنوان: الاقتصاد السياسي للفساد وعنف الشباب في نيجيريا " Political Economy of Corruption and Youth Violence in Nigeria" في الدراسة التي اعتمد الباحث فيها على المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على البحث المكتبي إلى أن الشباب النيجيري يعاني من خيبة أمل وحالة مشقة وتعب بحكم وجود قيادة تفتقد للنزاهة، ولا تضمن تكافؤ الفرص للجميع. ولذلك، يلجأ الشباب بوسائل غريبة تحث الشباب على الفساد والبلطجة. وقد حثت الدراسة على ضرورة أن يحارب الشباب ويكافح كل من يسعى لتدمير مستقبل بلده، وأن يطالب بمساءلة الفاسدين ومدمري الوطن، مؤكدة على أن على البرجوازية النيجيرية أن تتجه للإنتاج وان تكون لديها رؤية ريادية في مواجهة حالات الفقر وسوء الإدارة.

وقد أشارت دراسة كولن وزملاؤه Collins et al., (2012) عن الفساد في القطاع الصحي تحديدا في فيتنام والتي جاءت بعنوان: "Confronting Corruption in the Health Sector in Vietnam: Patterns And Prospects" على شريحة الشباب باستخدام المسح بالعينة إلى أن 33% من الشباب الفيتنامي قد أبلغوا عن وجود الفساد، و8% منهم يرون أن الفساد واسع الانتشار، وتتناول هذه الدراسة الأنماط والمخاطر الخاصة بالفساد في القطاع الصحي في فيتنام وتستعرض استراتيجيات التصدي للفساد في المستقبل. واقترح الباحثون إلى وجوب وجود تدخلات للحد من الفساد في مجالات الرقابة الإدارية، وتحقيق مبادئ الشفافية، والمشاركة المجتمعية بمؤسسات المجتمع المدني، والإصلاحات الصحية لتغيير الحوافز.

وهناك من ركز على فساد التعليم، أو الفساد التعليمي. ففي رسالة دكتوراه خاصة عن الفساد في البوسنة والهرسك في التعليم العالي تحديدا بعنوان: " Making of a Voiceless Youth: Corruption in Bosnia and Herzegovina's Higher Education"، قام سابك الريس Sabic-El-Rayess (2012) بتحليل مجموعة من العناصر الهيكلية والإجراءات والسلوكيات لمرحلة الدراسات العليا في البوسنة والهرسك التي خلقت معاً مساحة مشجعة للاستخدام المتزايد والخدمة الذاتية للتعليم العالي من قبل النخبة في البلاد بعد الحرب بالأخص تأثير هذه النخبة على أشكال الفساد التعليمي الذي تحول من عمليات الرشى إلى شبكة تبادل خدمات أكثر تعقيداً. فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوضع الراهن في البوسنة

والهرسك في النظام التعليمي. فلم تخرج الدراسة إلى التقاط كل التغيرات الممكنة أو معالجة كل قضية نابعة من آثار الفساد على التعليم والحراك الاجتماعي والتكيف الشبابي المحتمل الملحوظ في تقبل الطلاب من خلال سكوتهم عن ظلم المؤسسة التعليمية لهم مما يزيد الفساد، بل ركزت على الفساد والتنقل والتأقلم في التعليم العالي مع إدراك لوجود الفساد والتوعية ضده وهي بالفعل دعوة تدور حول حث الشباب لمحاربة الفساد و طرده من إطار المألوف. فقد ركزت الدراسة على البعد التعليمي لحدوث الفساد وخاصة في التعليم ما بعد الجامعي.

لقد ركزت دراسة نيسنيفيتش Nisnevich (2013) التي وقعت تحت عنوان الفساد، والشباب، والإنترنت والجيش "Corruption, youth, Internet, and Army"على عناصر أربعة تمثلت في الشباب والفساد والإنترنت، والجيش. وقد أشار الباحث إلى أنه اعتمد على تحليل للمؤسسات السياسية والاجتماعية والقانونية الأساسية، مع تحليل الأعراف والعلاقات والقيم. وقد اعتمد على التنقيب عن البيانات كأداة الدراسة، وأشار لدراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتواصلية للاحتجاجات الجماهيرية ضد الحكام المستبدين في الدول العربية في الشرق الأدنى والمغرب العربي، معتمدا على طريقة الموقف في تحليل العملية السياسية الناتجة عن الاحتجاجات الجماهيرية في هذه الدول، فقد قامت هذه الدراسة بتحليل الدوافع والظروف التي أدت إلى موجة من المعارضات والاحتجاجات الجماعية ضد الحكام في الدول العربية في الشرق الأدنى والمغرب العربي واعتمدت على استخراج البيانات لدراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتواصلية وطرق تحليل الموقف من العملية السياسية الناتجة عن الاحتجاجات الجماهيرية في هذه الدول نتيجة تفشي الفساد. وقد أعطت الدراسة نموذجا لتونس ورفض الجيش التدخل في قمع المتظاهرين الذي ساعد في إنهاء الاستبداد وتغيير القوة في البلد، وكذلك في مصر عدم تدخل الجيش الذي ساعد في استقالة الرئيس حسني مبارك، وليبيا كمثال آخر الذي انقسم فيه الجيش وتسبب في حرب أهلية. تختم الدراسة في افتراضية أن نطاق هذه الأحداث في "ثورة" العرب بدأت إثر الفساد السياسي والاقتصادي ومدى خطورة الثورة يعتمد على موقف الجيش والتنظيم الذاتي للشبكات الاجتماعية الاحتجاجية باستخدام الانترنت وغيره، وفاعلية الشباب في هذه التغيرات.

وفي دراسة خاصة بالمجتمع الاندونيسي، فقد أشارت دراسة عن قيم الشباب الأندونيسي والفساد والتي جاءت بعنوان: "Indonesian youth values and corruption: A descriptive study" أجراها سيهومبنق ووبرامونو Pramono Sihombing & (2014) إلى أن الشباب الإندونيسي يتمتع بقيم اجتماعية مميزة تتمثل في المساعدة والدعم الاجتماعي المتبادل، والتدين، وممارسة الديمقراطية، والتواصل القرابي، وقيم الضيافة. ومع ذلك، فقد كشفت الدراسة أيضاً أن تأثير الثقافة الغربية، والتعصب الديني والأنانية والفساد والتي تعتبر أيضاً جزءاً من الممارسات الحالية المؤثرة على السلوك عند الشباب الإندونيسي. فهي دراسة اعتمد الباحثان فيها على المنهج الوصفي التحليلي والذي من خلالها سعى الباحثان إلى وصف قيم الشباب والفساد باعتبار أن الفساد هو أحد المشاكل الرئيسة التي يواجهها الشعب الإندونيسي أثناء إجراء الدراسة. لقد جعل الفساد جزءا من الحياة اليومية ومؤثرا على قيم الشباب تحديدا. فهناك شعور بأن ليس للفاسد عقوبة صارمة تردعه، مع إشارة الوسائل الإعلامية لموضوع الفساد بشكل يومي مؤكدين على أنه انتشر بشكل كبير ويحتاج تدخلا واتخاذ إجراءات سريعة.

وقد قامت مريم وارداك Wardak (2014-2015) بدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي على المجتمع الأفغاني بعنوان: "The Role of Youth in Combating Corruption in Afghanistan"أيضا فسرت من خلاله الفساد الذي يسيطر على المجتمع والدور الذي يمكن أن يلعبه الشباب في بناء مجتمع أخلاقي. وقد أشارت الى أنه قد بذلت قطاعات مختلفة جهود متعددة للتصدي للفساد ومعالجته ووضع حد له، و لكن دون جدوى فالفساد متفاقم وبشكل كبير جدا. وقد تناولت الدراسة إدراك المجتمع الأفغاني للفساد ووجوده ولكن في الوقت نفسه فهو يعتبر قضية من الصعب الحد منه وتفاديه. فقلة التعليم

والمعرفة والمعلومات أدى إلى عدم التعامل مع معطيات الفساد بالشكل المطلوب. ولكن هناك ثلاثة طرق لمكافحة الفساد. وقد حددت الباحثة أن أول مبادرة يجب أن تكون من خلال الدين، فأغلب الأفغانيين مسلمون ويأخذوا بالخطب الدينية على محمل الجد، مؤكدة على أنه يجب على الحكومة تثقيف الشباب عن معنى الفساد وأشكاله وآثاره، والأهم من ذلك عقوبة المفسد أو الشخص المسئول عن الفساد. وقد حددت الباحثة بادرة أخرى تمثلت في إدخال مفاهيم العمل والفساد والدستور في المنهج المدرسي وبالتحديد ضمن الصف الثامن في النظام الدراسي الأفغاني، فمن خلال الدراسة المدنية يمكن للمرء أن يدرس ويفهم الدستور. إن إدراج الدستور الأفغاني في المنهج سوف يعلم الطلاب حقوقهم الصغيرة والكبيرة وكذلك القوانين منذ الصغر، والمبادرة الأخيرة التي طرحتها هي مبادرة تتعلق بضرورة عقاب ومحاسبة المفسدين من الحكومة وأن تكون هذه المحاكمات علنية ومغلظة. إنه دور رئيس لأي حكومة والتي يتوجب عليها المحافظة على القانون والنظام نيابة عن المجتمع بأسره.

ومن الدراسات التي جاءت على مجموعة من الدول، دراسة فارزانيقان وويتهوهن Farzanegan & Witthuhn (2017) التي سعت إلى التحقق من أن حجم المجتمع الشبابي النسبي يؤثر وبشكل بارز على كيفية تأثير الفساد في الاستقرار السياسي. فسعت الدراسة التي تحمل عنوان: "Corruption and Political Stability: Dose the Youth Bulge Matter" إلى توضيح أن الدول التي تمتاز بنسبة فئة شباب عالية لا يمكن للفساد أن يؤثر فيه على الاستقرار السياسي. فقد قام الباحثان باستخدام المنهج التحليلي من خلال الاعتماد على لوحة بيانات تغطي الفترة 2002–2012 وأكثر من 100 دولة. تظهر النتائج أن آثار الاستقرار النهائية للفساد تعتمد على الشباب وهذه النتائج تعتبر مقاومة لقياسات مختلفة لبروز الشباب مع إضافة شروط التفاعل الأخرى ذات الصلة، إن زيادة الفساد في البلدان ذات نسبة أعلى للشباب يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي. فقد اعتمدت النتائج الرئيسية على التحكم في أثر النمو الاقتصادي والشباب والبطالة والديمقراطية والنمو السكاني وحصة الاستثمار الأجنبي المباشر (الاستثمار الأجنبي المباشر) في الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري ومعدل الالتحاق بالمدارس الثانوية وإجمالي إيرادات الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الإجمالي وعدم المساواة في الدخل والآثار الثابتة للبلد.

وفي دراسة خاصة في روسيا بعنوان: "How does the Russian youth perceive corruption"، قام مالولتفكو Maloletko (2018) بتحليل نظرة الشباب الروسي للفساد من خلال اختباره فرضية أنه في منظور الشباب الروسي يرتبط الفساد ارتباطا وثيقا بالموظفين العموميين والسلطة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، حيث شملت الدراسة 374 شابا روسيا متوسط أعمارهم 22.2 سنة. فقد ارتبطت التصورات الاجتماعية للفساد في عقول الشباب الروسي بالسلطة والمناصب العليا. وربطت الدراسة الفساد بالنفوذ والمال. وقد حددت الدراسة بعض التصورات الذهنية الاجتماعية للشخص المسؤول الفاسد، من خلال تحديد الخصائص السلبية لشخصية الفاسد. وتشير الدراسة إلى أن الشباب الروسي قد حدد أن هناك دوافع مادية لارتكاب أعمال الفساد.

ويمكن تلخيص هذه الدراسات والخاصة بالشباب تحديداً من حيث أنها قد ركزت على المفاهيم الخاصة بالفساد والأبعاد المرتبطة به. فقد ركزت هذه الدراسات على مفاهيم ترتبط بالديمقراطية كأحد أبرز وسائل وأدوات القضاء على الفساد، وتأثيرها على الاستقرار السياسي. وقد تحدث بعض منها عن الفقر والبطالة والعنف كإفرازات لهذا الفساد، وقد ركزت بعض الدراسات على القطاع الاقتصادي بشكله العام، بينما خصت أخرى موضوع الفساد في قطاعات محددة مثل قطاعي التعليم والصحة واللذين يعتبران من القطاعات المهمة والتي تؤثر على الوضع الاجتماعي العام للفرد داخل المجتمع. وقد ركزت أيضا دراسات أخرى عن القيم الاجتماعية والأخلاق وتثقيف الشباب في مواجهة الفساد. فهي أبعاد مهمة يواجهها العالم المتخلف في مواجهته للفساد. ولا شك أن هذه الدراسات قد تناولت موضوع الشباب في دول العالم الثاني والثالث تحديدا أكثر من دول

العالم الأول، وهناك عديد من الدراسات التي تناولت الفساد من منطلق عام وشمولي ولم تخص فيه شريحة الشباب فقط وتأثير الفساد عليهم أو تفاعل هذه الشريحة عليهم، وقد خلت المكتبة العربية–على حد علم الباحثين– عن تناول موضوع قياس اتجاهات الشاب نحو الفساد وكيف تنظر هذه الشريحة إلى الفساد، ولذلك فإن الدراسة الحالية هي دراسة مكملة للدراسات التي أجريت في العالمين الثاني والثالث واستكمالاً لها.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال المسح بالعينة، والتي تُعتبر من الطُرق المُناسبة لقياس أهداف الدراسة وأسئلتها.

أولاً: عينة الدراسة

شملت عينة الدراسة عدد (322) مُستجيباً ومُستجيبة من شريحة الشباب الذي يبلغ عُمرهم من (17–32 سنة) (م = 23.52، ع = 4.50)، وقد تمّ الاعتماد على تعريف وزارة الدولة لشئون الشباب لهذه الشريحة العمرية الشباب والذي حددته بين سني (14–32). وتقاسم أفراد العينة بين الذكور والإناث (163 ذكور 159 إناث)، وتمّ استبعاد من هُم ما دون (17) عاماً، وذلك لمُلاءمة أداة الدراسة هذه الشريحة فقط. فلذلك تقع حدود الدراسة ضمن هذه الشريحة الشبابية بين (17–32 سنة). ولقد تمّ اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة المُتاحة، وكان التطوع هو الأساس في الإجابة على أسئلة الدراسة، حيث إن هذه الشريحة تحديداً إذا تفاعلت مع أداة الدراسة بطريقة تطوعية تكسب من خلالها صدق إجاباتهم. وقد جاءت عينة الدراسة من مُختلف مُحافظات الكويت وبنسب مُناسبة، وهي تعكس مؤشراً مُهماً لتوسع هذه الشريحة على كافة فئات المجتمع، فجاءت نسبة المُشاركة لعينة الدراسة من مُحافظة العاصمة (15,3%)، وحولي (14,4%)، والأحمدي بنسبة (22,5%)، والفروانية بنسبة (18,0%)، والجهراء بنسبة (15,3%)، وأخيراً مُحافظة مبارك الكبير بنسبة (14,0%). وجاء أغلب أفراد عينة الدراسة من حملة الشهادة الجامعية وبواقع (81,5%) من أفراد العينة وبقية أفراد العينة من الثانوية وما دون وبنسبة (18,5%). وهي نسب تعكس واقع المجتمع المحلي الذي يعتبر أغلب الشباب هُم من حملة الشهادة الجامعية.

ثانياً: أداة الدراسة

يُعتبر الاستبيان هو الأداة الرئيسة لهذه الدراسة، وقد اشتملت الاستمارة على جُزأين الأول: تضمن المعلومات الأولية بالنسبة لأفراد العينة تمثّل في الجنس، والعُمر، والذي تمّ تقسيمه إلى شريحتين (21 سنة وأقل، و22 سنة وأكثر)، والمُحافظة، وكذلك المستوى التعليمي. وقد تضمنت الاستمارة مقياساً عاماً يكشف عن درجة شعور أفراد العينة بوجود فساد كبير داخل المجتمع وللإجابة على هذا السؤال الاعتماد على مقياس ليكرت الخُماسي الذي يبدأ بموافق بشدة (5) درجات وينتهي بمُعارض بشدة (1) درجة.

هذا، وقد تضمنت الاستمارة ثلاثة مقاييس تمثلت في الآتي:

1– مقياس مظاهر الفساد وانتشاره:

وهو مقياس يتكون من ثلاثة عشر بُعداً تقيس هذه الأبعاد مظاهر الفساد وانتشاره في مؤسسات الدولة بشكل عام. ومن أمثلة بنود هذا المقياس: "تعيين القياديين يتم بالواسطة والمحسوبية"، و"سُرعة إنجاز المُعاملات يتم بالواسطة"، و"انتشار الرشوة"، "والاعتماد على القبيلة والطائفة في التعيين"، و"الاعتماد على القبيلة والطائفة في التنفيع"، و"عدم الالتزام بالحضور والانصراف" ... وللإجابة على هذا المقياس وبنوده، تمّ استخدام مقياس ليكرت الخُماسي الذي يبدأ بموافق بشدة (5) درجات، وينتهي بمُعارض بشدة (1) درجة.

2– مقياس مسؤولية بعض المؤسسات في انتشار الفساد:

وهو مقياس يتكون من (5) أبعاد. تقيس هذه الأبعاد دور بعض المؤسسات المحلية في انتشار الفساد. وتتمثل بنود هذا المقياس في الآتي: "يسهم مجلس الأُمة في تفشي الفساد بكافة أشكاله"، و"عدم جدية الحكومة بأجهزتها في مُكافحة الفساد"، و"دور وسائل التواصل الاجتماعي في كشف قضايا الفساد"، و"عدم قيام المؤسسة الدينية بدورها في مُحاربة الفساد"، و"عدم قُدرة الهيئة العامة لمُكافحة الفساد بمُحاربة الفساد". وللإجابة على بنود هذا المقياس تمّ الاعتماد على مقياس

ليكرت الخُماسي أيضاً الذي يبدأ مُنتشرة بشكل كبير جداً (5) درجات، وينتهي لا يوجد انتشار (1) درجة.

3- مقياس أسباب انتشار الفساد في مؤسسات الدولة:

وهذا المقياس يتكون من ثلاثة أبعاد رئيسة تتمثل في الآتي:

أ- أسباب قانونية: ويتضمن هذا البُعد خمسة بنود. ومن أمثلة هذا البُعد: "لا جدوى من رفع قضايا خاصة بالفساد"، و"سوء صياغة القوانين واللوائح المُنظمة"، و"تدني الأُجور والرواتب"...

ب - أسباب قيمية واجتماعية: ويتضمن هذا البُعد سبعة بنود. ومن أمثلة هذه البنـــــــــــــود "تدهور منظومة القيم الاجتماعية"، والأعراف والعادات والتقاليـــــــد"، و"القبلية"، و"الطائفية"، و"غياب القدوة الحسنة في الجهاز الحكومي"

ج- أسباب إدارية: ويتضمن هذا البُعد ستة بنود. ومن أمثلة هذه البنود "أسهمت العمالة الوافدة في انتشار الفساد"، و"مركزية السُلطة في المؤسسات الحكومية"، و"غياب نظام رقابة فعّال"، و"غياب مبدأ المُساءلة والمُحاسبة"... وللإجابة على بنود هذا المقياس بأبعاده الثلاثة، تمّ الاعتماد على مقياس ليكرت السُداسي الذي يبدأ بشكل كبير جداً (6) وينتهي لا تأثير على الإطلاق (1).

ولقد تمّ قياس صدق وثبات هذه المقاييس، فقد تمّ قياس صدق هذه الأداة من خلال عرضها على خمسة من المُختصين والأكاديميين العاملين في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت وطُلب منهم الموافقة من عدمه على بنود هذا المقياس، وأنهُ يقيس ما تمّ وضعه له، كما طلب منهم التعديل والتنقيح والمُراجعة، وتمّ الأخذ بجميع مُلاحظاتهم التي أبدوها ووافقوا على التعديلات التي تمّ إجراؤها.

وأما ثبات الأداة، فقد تمّ الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ، والذي أظهر درجة مقبولة وعالية للمقاييس الثلاثة، وهي تدعو للاطمئنان للاعتماد عليها. فقد بلغت درجة ثبات مقياس انتشار مظاهر الفساد (.97)، ودرجة مقياس دور المؤسسات في الحد من انتشار الفساد (.76)، ومقياس أسباب انتشار الفساد بشكله الكُلي (.86). أما أبعاده الثلاثة المُتمثلة في الأسباب القانونية (.60)، والأسباب القيمية والاجتماعية (.73)، والأسباب الإدارية (.77). وجميع هذه الدرجات الخاصة بالثبات مقبولة وتجعل ثقة في الاعتماد على هذه المقاييس. ولا بد من الإشارة الى أن هذه الدراسة جاءت ضمن مشروع أكبر تم إعداد عن الفساد بشكل عام في المجتمع الكويتي. وقد تم استخدام المتغيرات المتوافقة مع الدراسة الحالية والخاصة بالشباب فقط.

3- الوسائل الإحصائية:

تمّ الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في إدخال وتحليل البيانات. وتمّ الاعتماد على الوسائل الآتية:

1. الإحصاء الوصفي: والذي تمثل في استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية والترتيب، وكذلك تمّ تقسيم الدرجات إلى قيمة مُنخفضة، ومتوسطة ومرتفعة. فبالنسبة لمقياس الخُماسي تمّ اعتبار (2.33) وأقل (درجة مُنخفضة)، ومن (2.34-3.66) (درجة متوسطة)، وأكبر من (3.67) (درجة عالية). أما بالنسبة للتقسيم السُداسي فقد تمّ اعتبار درجتي (1-2) (مُنخفضة)، و(3-4) (متوسطة)، و(5 - 6) (مرتفعة).
2. اختبار (ت) للعينة الواحدة، Sample T Test - One : واعتبار القيمة (3) قيمة متوسطة في المقياس الوزني الخُماسي، وقيمة (4.5) للمقياس الوزني السُداسي.
3. اختبار (ت) Independent-Sample: وذلك لقياس الفروق في المُعدلات بين الجنسين (الذكور والإناث)، وكذلك الشريحة العُمرية من (21 سنة وأقل)، والشريحة العُمرية (22 سنة وأكثر) في المقاييس الثلاثة.
4. معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation: وذلك لقياس الاتجاه نحو درجة انتشار الفساد في المجتمع، وبين المقاييس الثلاثة.
5. معامل ألفا كرونباخ: وذلك لقياس ثبات المقاييس المُستخدمة.

نتائـــــــج الدراسة:

يمكن عرض نتائج الدراسة وفقا للآتي:

أولاً: مظاهر الفساد وانتشاره في مؤسسات الدولة:

لعرض درجة انتشار مظاهر الفساد وانتشاره في

مؤسسات الدولة في المجتمع الكويتي حسب رأي أفراد العينة، فإن الجدول (1) يعرض هذه المظاهر.

جدول(1) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسبة، والدرجة والترتيب لأبعاد مظاهر الفساد وانتشاره في مؤسسات الدولة مع حساب القيمة المتوسطة بثلاث درجات

درجة انتشار مظاهر الفساد في مؤسسات الدولة							
م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة	قيمة ت	الترتيب
1	تعيين القياديين يتم بالواسطة والمحسوبية	3.52	1.40	70.4	متوسط	5.47***	6
2	سرعة انجاز المعاملات يتم بالواسطة.	3.92	1.33	78.4	مرتفع	10.27***	1
3	انتشار الرشوة.	3.14	1.34	62.8	متوسط	1.57	9
4	سرقة المال العام.	3.61	1.57	72.2	متوسط	5.73***	4
5	الاعتماد على القبيلة والطائفة في التعيين.	3.68	1.48	73.6	مرتفع	6.89***	2
6	الاعتماد على القبيلة والطائفة في التنفيع.	3.63	1.44	72.6	متوسط	6.53***	3
7	عدم الالتزام بالحضور والانصراف.	3.29	1.28	72.6	متوسط	3.37**	8
8	تقصير الموظف في أداء عمله.	2.99	1.22	59.8	متوسط	-.165	12
9	إهمال الموظف للمراجعين ومعاملاتهم.	3.07	1.31	61.4	متوسط	.768	11
10	التزوير بالمستندات.	2.81	1.33	56.2	متوسط	-2.17*	13
11	مساعدة الفاسدين.	3.09	1.46	61.8	متوسط	.922	10
12	التستر على الآخرين.	3.44	1.27	68.8	متوسط	5.16***	7
13	استغلال المنصب بما يحقق منافع شخصية.	3.59	1.47	71.8	متوسط	6.01***	5

* $P<0.05$; **$P<0.01$; *** $P<0.001$

ويتضح من خلال الجدول (1) إلى أن اثنين من أبعاد مُتغيرات مظاهر الفساد وانتشارها تُعتبر مُرتفعة، والبقية لهذه الأبعاد تُعتبر متوسطة؛ ولكنها تميل إلى أن تكون قريبة من المرتفعة عدا بُعدين، وتُعتبر كذلك جميع هذه الأبعاد أعلى من المتوسط عدا بُعدين وهما اللذان جاءا تحت المُعدل، وجاءت تسعة أبعاد أعلى من المتوسط بدلالة إحصائية عند مستوى ($P<0.001$) عند سبعة أبعاد، وعند مستوى ($P< 0.01$) و($P< 0.05$) لبُعدين آخرين، وجاء الأخير بدلالة إحصائية أقل من المتوسط، ولعل النتائج الواردة في الجدول المذكور توضح مجموعة من المظاهر الخاصة بالفساد كما تراها شريحة الشباب من أفراد العينة.

وللكشف عن الفروق بين الجنسين (الذكور والإناث)، وكذلك بين الشريحة العُمرية الأقل من (21) سنة وأكبر من (21) سنة في مُعدلاتهم ونظرتهُم حول مظاهر الفساد وانتشارها بالدولة، فإن الجدول (2) يوضح هذه الفروق بالاعتماد على اختبار (ت).

جدول (2) يوضح الفروق بين الذكور والإناث وكذلك الفروق بين الشريحة العمرية الأقل من 21 وأكبر من 21 عاما في معدلات مظاهر الفساد وانتشارها في مؤسسات الدولة

المتغير	مظاهر الفساد وانتشارها في مؤسسات الدولة		
الجنس	م	ع	ت
ذكور	**47.19**	**15.44**	**1.96***

إناث	**42.52**	**15.10**	
الشريحة العمرية			
21 عاماً وأقل	**40.83**	**14.81**	**-2.83****
22 عاماً وأكثر	**46.54**	**15.28**	

* $P<0.05$; **$P<0.01$;

ويُشير الجدول (2) إلى أن هُناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($P<0.05$) بين الذكور والإناث في المُعدلات الخاصة بمظاهر الفساد وانتشارها في مؤسسات الدولة في المجتمع الكويتي لصالح الذكور، فتُشير النتائج إلى أن الذكور أعلى مُعدلاً من الإناث في اتجاهاتهم نحو مظاهر الفساد وانتشارها في المؤسسات داخل المجتمع الكويتي.

وأما فيما يتعلق بالشريحة العُمرية، فقد أشارت نتائج الدراسة كما أوضحها الجدول (2) إلى أن الشريحة العُمرية من الشباب الأكبر والبالغة (22) سنة وأكثر قد سجلوا مُعدلاً من الشريحة العُمرية الأصغر التي تبلغ من العُمر (21) سنة وأقل في اتجاهها نحو مظاهر الفساد وانتشارها في مؤسسات الدولة. فقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى ($P<0.01$).

ثانياً: مسؤولية الأجهزة والمؤسسات الاجتماعية في انتشار الفساد

لقد تمّ اختبار خمس مؤسسات من مؤسسات الدولة التي تتمثل في المؤسسة التشريعية الخاصة بمجلس الأُمة، ووسائل التواصل الاجتماعي كمنصات إعلامية غير رسمية والتي تُعتبر المُحرك الرئيسي والكاشف عن مظاهر الفساد، وثمّ المؤسسة الدينية، وكذلك الهيئة العامة لمُكافحة الفساد، وأخيراً الحكومة بكل مؤسساتها. والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسبة، والدرجة والترتيب لمسئولية بعض المؤسسات في انتشار الفساد مع حساب القيمة المتوسطة بثلاث درجات

دور بعض المؤسسات في انتشار الفساد							
م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة	قيمة ت	الترتيب
1	يسهم مجلس الأمة في تفشي الفساد بكافة أشكاله.	3.52	1.03	70.4	متوسط	7.55***	5
2	عدم جدية الحكومة بأجهزتها في مكافحة الفساد.	3.90	1.12	78.0	مرتفع	12.02***	3
3	وسائل التواصل الاجتماعي قضايا الفساد.	4.23	.879	84.6	مرتفع	-20.77***	1
4	عدم قيام المؤسسة الدينية بدورها في محاربة الفساد.	3.59	1.08	71.8	متوسط	8.13***	4
5	عدم قدرة الهيئة العامة لمكافحة الفساد على محاربة الفساد.	3.92	1.00	78.4	مرتفع	13.57***	2

*** $P<0.001$

ولقد كشفت نتائج الدراسة كما هو واضح في الجدول (3) إلى أن هُناك ارتفاعاً في مُعدلات أفراد العينة من شريحة الشباب التي أشارت إلى مسؤولية هذه الجهات الخمس عن الفساد. فقد سجلت ثلاثة منها درجة مُرتفعة، واثنين منها درجة متوسطة قريبة من المرتفعة. وقد سجل جميع أفراد العينة مُعدلات عالية في متوسطاتها الحسابية، وبدرجة أعلى من المتوسط، وبدلالة إحصائية تصل عند درجة ($P<0.001$). ولقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن

وسائل التواصل الاجتماعي، وهي تلك الوسائل التي لا تتبع للدولة وحدها درجة عالية جداً في كشفها عن قضايا الفساد. فقد سجل متوسط كشف وسائل التواصل الاجتماعي قضايا الفساد كما رآها أفراد العينة (4.23) من ميزان خُماسي، وحلت في الترتيب الأول (عكسياً) بحُكم كونها جاءت عباراتها إيجابية وليست سلبية كما هو الحال في العبارات الأُخرى. وقد احتلت عدم قُدرة جهاز مُراقبة الفساد بالترتيب الأول من الجانب السلبي، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أنَّ متوسط (3,92) من إجابات أفراد العينة يرون بعدم قُدرة هذا الجهاز على مُحاربة الفساد. وقد أشارت نتائج الدراسة وبدرجة مُرتفعة أيضاً إلى أن الحكومة أساساً بأجهزتها كلاً غير جادة في مُكافحة الفساد، وقد حصلت على متوسط (3.90) وهي درجة مُرتفعة من ميزان خُماسي لحجم الفساد. وجاءت المؤسسة الدينية والمؤسسة التشريعية المُتمثلة بمجلس الأُمة في الترتيب الرابع والخامس وبمعدلات فوق المتوسط أيضاً وقريبة من المُرتفعة.

وقد تمّ اختبار الفروق بين الجنسين (الذكور والإناث)، وكذلك الفروق بين الشريحة العُمرية الأصغر التي تبلغ من العمر (21) عاماً وأقل، والشريحة العُمرية التي تبلغ من العمر 22 عاماً وأكثر، والجدول (4) يوضح هذه الفروق باستخدام اختبار (ت).

جدول (4) يوضح الفروق بين الذكور والإناث، وكذلك الفروق بين الشريحة العمرية الأقل من 21 وأكبر من 21 عاماً في معدلات مسئولية بعض المؤسسات في انتشار الفساد

المتغير	مسئولية بعض المؤسسات في انتشار الفساد		
الجنس	م	ع	ت
ذكور	17.80	2.80	3.35**
إناث	16.23	3.06	
الشريحة العمرية			
21 عاما وأقل	15.89	3.04	-3.60***
22 عاما وأكثر	17.34	2.94	

**$P<0.01$; *** $P<0.001$

وكشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين (الذكور، والإناث) في مُعدلات اتجاهاتهم نحو درجة مسؤولية بعض المؤسسات في انتشار الفساد لصالح الذكور، فقد أشارت النتائج إلى أن الذكور قد سجلوا مُعدلاً أعلى في درجة مسؤولية بعض المؤسسات في انتشار الفساد، والدلالة جاءت عند مستوى (P<0.01). وقد كشفت نتائج الدراسة إلى أن الشريحة العُمرية الأكبر سناً، وهي التي تبلغ من العُمر (22) عاماً وأكثر سجلوا مُعدلات أعلى في درجة اتجاهاتهم الخاصة بمسؤولية بعض المؤسسات في انتشار الفساد في المجتمع الكويتي، فقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (P<0.001) بين الشريحتين العُمريتين .

ثالثاً: أسباب انتشار الفساد في مؤسسات الدولة

أما عن أسباب انتشار الفساد في مؤسسات الدولة وما إذا كانت هذه الأسباب ذات بُعد قانوني، أو أسباب ذات بُعد قيمي اجتماعي أو أسباب إدارية. فهُناك أبعاد مُتعددة لأسباب الفساد المُنتشر في المُجتمع المحلي كما أبرزتها عينة الدراسة، والجدول (5) يوضح هذه الأسباب ودرجاتها وترتيب أهميتها من خلال أبعادها الثلاثة.

جدول (5) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسبة، والدرجة والترتيب لأسباب انتشار الفساد في مؤسسات الدولة بأبعادها الثلاثة (القانونية، والقيمية الاجتماعية، والإدارية) مع حساب القيمة المتوسطة بثلاث درجات ونصف

أسباب انتشار الفساد في مؤسسات الدولة							
م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة	قيمة ت	الترتيب
	أسباب قانونية:						
1	لا جدوى من رفع قضايا خاصة بالفساد.	4.30	1.32	71.7	مرتفع	9.08***	5
2	سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة.	4.81	.999	80.2	مرتفع	19.48***	2
3	تدني الأجور والرواتب.	4.37	1.15	72.8	مرتفع	11.37***	4
4	غياب مبدأ الثواب والمكافأة.	5.01	.975	83.5	مرتفع	23.07***	1
5	عدم الاستقرار السياسي.	4.45	1.12	74.2	مرتفع	12.57***	3
أسباب قيمية اجتماعية:							
1	تدهور منظومة القيم الاجتماعية.	4.97	.849	82.8	مرتفع	25.73***	5

أسباب انتشار الفساد في مؤسسات الدولة							
م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة	قيمة ت	الترتيب
2	الأعراف والعادات والتقاليد.	4.70	.884	78.3	مرتفع	20.19***	7
3	القبلية.	5.26	.866	87.7	مرتفع	30.13***	1
4	الطائفية.	5.11	.980	85.2	مرتفع	24.52***	2
5	غياب القدوة الحسنة في الجهاز الحكومي.	4.91	1.10	81.8	مرتفع	19.05***	4
6	تأثير ثقافات أخرى على سلوكيات المواطنين.	4.80	1.04	80.0	مرتفع	18.55***	6
7	أصبح المجتمع يتقبل الشخص الفاسد.	4.96	.993	82.7	مرتفع	21.98***	3
أسباب إدارية:							
1	أسهمت العمالة الوافدة على انتشار الفساد.	4.85	1.08	80.8	مرتفع	18.52***	4
2	مركزية السلطة في المؤسسات الحكومية.	4.78	.918	79.7	مرتفع	20.66***	6
3	غياب نظام رقابة فعال.	5.17	.807	86.2	مرتفع	30.64***	1
4	غياب مبدأ المساءلة والمحاسبة.	5.17	.874	86.2	مرتفع	28.38***	1
5	الكفاءة ليست معياراً للتوظيف.	4.92	.990	82.0	مرتفع	21.36***	3
6	الكفاءة ليست معياراً للترقية.	4.82	1.13	80.3	مرتفع	17.30***	4

فيما يتعلق بالأسباب بكافة أبعادها الثلاثة، فقد كشفت نتائج الدراسة إلى أن الأبعاد الفرعية الثلاثة جاءت مُرتفعة سواء العبارات الواردة في الأسباب القانونية، أو الأسباب القيمية الاجتماعية، أو الأسباب الإدارية. فجميع العبارات جاءت مُرتفعة وفوق المُعدل الذي يبلغ (3,5) ونصف الدرجة (من إجمالي 6)، وجميعها جاءت ذات دلالة عند المستوى ($P<0.001$). وفيما يتعلق بالأسباب القانونية فقد احتل موضوع غياب مبدأ الثواب والمُكافأة في العمل في الترتيب الأول وسجل أعلى مُعدل بين الأبعاد الخمسة في بُعد الأسباب القانونية. فهذا المبدأ القانوني واضح أنهُ غير مُطبق كما يشعر به أفراد العينة، والذي يُعتبر من أبرز المبادئ القانونية لتحقيق الإنجاز في العمل.

ويشير الجدول إلى أن هُناك عديداً من الأسباب القيمية الاجتماعية التي ارتبطت بالفساد، وقد طغت على أفراد العينة الإجابة الأكبر في الترتيب، وجاءت أولاً هي القبلية ومن ثمّ بالترتيب الطائفية. فالقبلية والطائفية هما أبرز أسباب الفساد كما يراها أفراد العينة وحلت في الترتيبين الأول والثاني، فيرى أفراد العينة أن هذين العُنصرين هُما من العناصر الرئيسة التي ارتبطت بالفساد. ومن القيم المُجتمعية أن المجتمع نفسه أصبح يتقبل الشخص الفاسد كما يتضح من الجدول.

وأما فيما يتعلق بالأسباب الإدارية، فكما يشير الجدول إلى أن غياب مبدأ المُساءلة والمُحاسبة جاءت في المرتبة الأولى حسب ما أشار إليه أفراد العينة، ومن ثم غياب نظام رقابة فعّال، وجاءت في المرتبة الثالثة أن من أسباب الفساد هو أن الكفاءة ليست معياراً للتوظيف، وبعدها في المرتبة الرابعة أن الكفاءة ليست معياراً للترقية، وأن العمالة الوافدة أسهمت في انتشار الفساد في مؤسسات الدولة، وأخيراً مركزية السُلطة في المؤسسات الحكومية، ولقد جاءت جميع هذه البنود مُرتفعة.

وبالنظر إلى الفروق بين الذكور والإناث، وكذلك بالنسبة للشرائح العُمرية من الشباب الصغيرة والأقل من (21) سنة،

والشريحة العُمرية الكبيرة من (22) سنة وأكثر في مُعدلات أسباب انتشار الفساد في مؤسسات الدولة وأبعادها الثلاثة القانونية، والقيمية الاجتماعية، والإدارية، فإن الجدول (6) يوضح هذه الفروق من خلال استخدام اختبار (ت).

جدول (6) يوضح الفروق بين الذكور والإناث وكذلك الفروق بين الشريحة العمرية الأقل من 21 وأكبر من 21 عاماً في معدلات أسباب انتشار الفساد في مؤسسات الدولة وأبعادها الثلاثة: (القانوني، القيمي الاجتماعي، الإداري)

المتغير	أسباب الفساد وانتشارها في مؤسسات الدولة المقياس كاملاً		
الجنس	م	ع	ت
ذكور	91.59	7.54	3.97***
إناث	85.45	10.51	
الشريحة العمرية			
21 عاماً وأقل	84.46	9.94	-3.76***
21 عاماً وأكثر	89.47	9.88	
المتغير	بعد الأسباب القانونية		
الجنس	م	ع	ت
ذكور	24.0	2.95	2.54*
إناث	22.63	3.54	
الشريحة العمرية			
21 عاماً وأقل	22.30	3.50	-2.94**
21 عاماً وأكثر	23.65	3.27	
المتغير	بعد الأسباب القيمية الاجتماعية		
الجنس	م	ع	ت
ذكور	36.06	3.87	2.66**
إناث	34.28	4.38	
الشريحة العمرية			
21 عاماً وأقل	33.98	4.51	-2.59**
21 عاماً وأكثر	35.47	4.00	
المتغير	بعد الأسباب الإدارية		
الجنس	م	ع	ت
ذكور	31.98	2.72	4.91***
إناث	29.02	4.02	
الشريحة العمرية			
21 عاماً وأقل	28.40	3.88	-5.32***
21 عاماً وأكثر	31.10	3.54	

* $P<0.05$; ** $P<0.01$; *** $P<0.001$

ولقد كشفت نتائج الدراسة إلى أن هُناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الجنسين (الذكور والإناث) في مقياس أسباب الفساد وانتشارها في مؤسسات الدولة كاملاً، والبُعد الخاص بالأسباب القانونية، والبُعد القيمي الاجتماعي، والبُعد الإداري

لصالح الذكور، فقد سجل الذكور مُعدلاً أعلى في مُعدلات درجات أسباب الفساد وانتشاره في مؤسسات الدولة بشكل عام، وفي الأبعاد الثلاثة (القانونية، والقيمية الاجتماعية، والإدارية)، وجاءت هذه الفروق دالة إحصائياً عند مستوى ($P<0.001$) و($P<0.05$) و($P<0.01$) و($P<0.001$) على التوالي. ومن جانب آخر أشارت نتائج الدراسة كما يوضحها الجدول أيضاً إلى أن شريحة الشباب الكبيرة، وممن هُم في عُمر (22) عاماً وأكثر قد سجلوا مُعدلاً أعلى من الشريحة العُمرية الصغيرة في مقياس أسباب انتشار الفساد بشكله الكُلي، وأبعاده الثلاثة القانونية، والقيمية الاجتماعية، والإدارية. فقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى ($P<0.001$) و($P<0.01$) و($P<0.01$) و($P<0.001$) على التوالي.

رابعاً: علاقة وجود الفساد مع مظاهره وأسبابه ودور المؤسسات

وللكشف عن اتجاهات أفراد العينة نحو العلاقة فشعورهم بوجود فساد كبير، وتفشيه داخل المجتمع مع مظاهر الفساد، وأسبابه، ودور بعض المؤسسات في مُعالجته، فإن الجدول (7) يوضح درجة وقوة العلاقة بين هذه الاتجاهات، وأسباب ومظاهر ودور المؤسسات في مواجهة الفساد.

جدول (7) يوضح درجة وقوة العلاقة بين اتجاه أفراد العينة بوجود فساد كبير داخل المجتمع مع متغيرات أسباب الفساد، ودور مؤسسات الدولة في حدوث الفساد، والأسباب الخاصة بانتشار الفساد بأبعادها الثلاثة (القانوني، القيمي الاجتماعي، والإداري)

المتغير	قوة ودرجة العلاقة
1- **مظاهر الفساد وانتشارها**	.331***
2- **مسئولية بعض المؤسسات في انتشار الفساد**	.558***
3- **أسباب الفساد وانتشارها في مؤسسات الدولة**	.496***
- البعد القانوني	.426***
- البعد القيمي والاجتماعي	.362***
- البعد الإداري	.488***

*** P<0.001

ويُشير الجدول (7) إلى أن هُناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد العينة نحو شعورهم في وجود فساد كبير وتفشيه داخل المُجتمع، ومع مُعدلات استجاباتهم نحو انتشار لمظاهر الفساد داخل المجتمع، فبمقدار شعور الفرد بوجود فساد وتفشيه داخل المجتمع، بمقدار ارتفاع مُعدل استجابته نحو وجود ظواهر فساد كبيرة. فالشعور بوجود الفساد ارتبط إيجابياً مع وجود الفساد ومظاهره داخل المُجتمع. والعلاقة جاءت هُنا قوية وذات دلالة عند مستوى ($P<0.001$).وقد كشفت نتائج الدراسة أيضاً كما يُشير إليها الجدول (7) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($P<0.001$) أيضاً بين اتجاهات أفراد العينة نحو شعورهم بوجود فساد كبير وتفشيه داخل المجتمع، مع مُعدلات استجاباتهم نحو إخفاق المؤسسات الاجتماعية في وقف مثل هذا الفساد المُتفشي. فكُلما زاد شُعور أفراد العينة في ارتفاع مُعدل شُعوره نحو وجود فساد مُجتمعي، قلّ معهُ شُعوره في أداء المؤسسات المُجتمعية دوراً في مُعالجة قضايا الفساد داخل المُجتمع، فالشعور بالفساد داخل المجتمع كبير، وإمكانية علاجه من مؤسسات المُجتمع المُختلفة.

وكشفت نتائج الدراسة أيضاً عن أن هُناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد العينة نحو شُعورهم في وجود فساد كبير وتفشيه داخل المُجتمع، ومُعدلات

استجاباتهم نحو أسباب الفساد الواردة في البنود الثلاثة. فكُلما زاد الشعور بوجود فساد وتفشيه داخل المُجتمع، زاد معهُ التعبير عن وجود أسباب قانونية، وقيمية اجتماعية، وإدارية للفساد.

الخاتمة ومناقشة النتائج:

لقد أشارت نتائج الدراسة إلى تفشي مظاهر الفساد وحجمه ودور المؤسسات المسئولة في زيادة هذا الانتشار مع تحديد أسباب خاصة بظهوره بهذا الشكل كما يدركه أفراد العينة من شريحة الشباب. ففيما يتعلق بدرجة انتشار مظاهر الفساد وانتشاره في مؤسسات الدولة في المجتمع الكويتي حسب رأي أفراد العينة، فإن النتائج أشارت إلى أن الواسطة في المجتمع الكويتي تُعتبر مُتفشية. فقد احتلت القيمة والمرتبة الأولى في اتجاهات أفراد العينة من الشباب نحو مظاهر الفساد. فهي المظهر الأول بالنسبة لهم، وهذا ما يجعل من هذه الشريحة تتوقع أن أي مُعاملة أو تمكين إداري في منصب أو غيره من المُعاملات الحكومية يتم بالواسطة والمحسوبية، والتي عبرت عنها أيضاً دراسات أُخرى وأكدت عليها. ففي دراسة خاصة عن الأمن الوطني أجراها محمد الحداد (2001م) كشفت عن أن نسبة ما يُقارب من (90%) من أفراد العينة التي بلغت ما يُقارب من ثلاثة آلاف مُستجيب ومُستجيبة يرون أن الواسطة والمحسوبية متفشية في المجتمع المحلي، وأن الإجراءات الإدارية لا تمر إلا من خلال واسطة ومحسوبية، وهو أمر يكون مُدعاة للإحباط بين أفراد العينة من شريحة الشباب التي يعول عليهم الانخراط في مجال العمل، أومن هُم من بدأ حياته الأولى بالعمل أساساً. فهذا يكون اتجاهه نحو مؤسسات الدولة التي سوف يعمل بها أو عمل بها مؤخراً. فتحمل النتيجة أبعاداً اجتماعية خطيرة عند هذه الشريحة.

وقد جاءت في المرتبة الثانية والثالثة موضوعاً في غاية الخطورة على المُجتمع المحلي، إذ كشفت نتائج الدراسة عن مستويات مُرتفعة من الإجابة في الاعتماد على القبيلة، والطائفة في التعيين، وكذلك بمستوى مُقارب في التنفيع. فالقبيلة والطائفة أصبحتا ركناً رئيساً من أركان تفشي الفساد، فأصبحت القبلية والطائفية من معاول الفساد والهدم داخل المجتمع المحلي، حيث أشار أفراد العينة إلى أنها من أبرز المظاهر المُعبرة عن الفساد. وهو أمر مُرتبط أيضاً بمصالح ذاتية وفردية تتعلق أيضاً ببُعد آخر، وهو تعيين القياديين الذي يتم بالواسطة والمحسوبية، وحسب الانتماءات والمصلحة على حساب المصلحة الجماعية. وقد أورد يعقوب الكندري (2006) مجموعة من الأمثلة التي أشارت إلى موضوع الطائفية والقبيلة ودورها في ما سُميّ بالتعيينات البراشوتية للمناصب القيادية الوسطى استناداً على تقرير الخدمة المدنية. فأشار التقرير إلى أن (165) حالة من تعيينات القياديين من أصل (240) تعيين تمّ خلال فقط شهر ونصف قبل استقالة أحد النواب الوزراء والتي تُعد مُخالفة واضحة وجليّة وصريحة للقانون، وظلت (75) حالة صحيحة إذا لم يتم رفع تظلم بحقها أي أنها تخضع للمُفاضلة بين المترشحين للوظيفة القيادية. وقام أحد الوزراء النواب بتعيين خمسة رؤساء أقسام لقسم واحد، وكذلك خمسة مُراقبين لمُراقبة إدارية واحدة، وغيرها مما عرضهُ هذا التقرير الذي جاء على أساس قبلي وفئوي في عملية التعيين. وتنتشر كذلك في الكثير من وسائل التواصل الاجتماعي ذلك التفاخر في عملية كسر القانون والواسطة والمحسوبية في التعيينات والمُساعدات لأبناء القبيلة والفئة، وقد حذّر عدد من الباحثين (Al-Kandari & Al-Hadban, 2011). إلى أنها أصبحت جُزءاً من ثقافة المجتمع (انظر: يعقوب الكندري، 2007؛ Al-Kandari & Al-Hadban, 2011). فهي جُزء من ثقافة المجتمع التي أصبحت مُتجذرة في طور زيادة الشعور بالانتماء الفئوي على حساب الانتماء العام والمُجتمعي.

ولعل ارتباط ذلك بموضوع سرقة المال العام الذي احتل المرتبة الرابعة من حيث الترتيب، والتي بدأت تظهر جوانبها بشكل واضح خلال العقد الأخير وانتشارها، وبعد أن تمت إحالة عديد من الحالات إلى النيابة العامة بشُبهات فساد وسرقة المال العام، فقد أوردت جريدة القبس عديداً من قضايا المال العام مثل إحالة أحد الوزراء إلى محكمة الوزراء بتُهمة الاعتداء على المال العام، وإحالة عديد من قيادي وزارة الداخلية إلى النيابة العامة بتُهمة الاستيلاء على المال العام تحت بند الضيافة، ومُحاكمة عدد من مسئولي

مؤسسة الموانى نتيجة اختلاسات في صندوق الموانى، والكشف عن صفقة سيارات إسعاف في المُناقصات لعضو سابق في هذه اللجنة، وشُبهات هدر في مُناقصات وعُقود وحيازات زراعية في الهيئة العامة لشؤون الزراعة، واتهامات باختلاس أُصول تُقدّر بـــ (300) مليون دينار من التأمينات الاجتماعية، وغيرها من القضايا التي كشفت عنها جريدة القبس الكويتية، والذي قدرّته القبس بأنه فساد (بمليار دينار) (القبس، 16 يناير 2019م). وهو أمر مُرتبط بما جاء في الترتيب الخامس حسب رأي أفراد العينة، والتي أشارت بدرجة كبيرة إلى استغلال المنصب بما يُحقق منافع شخصية، فقد جاء كما جاءت البنود السابقة كافة فوق المُعدل وبمستوى دلالة يصل أيضاً إلى ($P<0.001$)، ومُرتبطة كذلك بالبند السابق الذي سبق مُناقشته وهو تعيين القياديين بالواسطة والمحسوبية. وقد جاء في المرتبة السابقة من مظاهر الفساد التي رأتها العينة وفوق المُعدل وبمستوى دلالة ($P<0.001$) وهو استغلال المنصب بما يُحقق منافع شخصية، وهو جانب من جوانب سوء الإدارة التي شعر بها أفراد العينة. وأما في المرتبة الثامنة فقد جاءت عبارة عدم الالتزام بالحضور والانصراف، والتي جاءت بفروق دالة عن المنتصف عند مستوى ($P<0.01$)، وهو جانب ارتبط بالأشخاص والإدارة. وقد كشفت نتائج الدراسة عن بُعد واحد فقط تحت المُعدل، والذي يتمثل في التزوير بالمُستندات وبدلالة إحصائية مع تقصير الموظف في أداء عمله الذي لمْ يرتبط بدلالة إحصائية على الرغم من أنهُ جاء تحت المُعدل. وعلى الرغم من أن الأبعاد الأُخرى جاءت فوق المُعدل، إلا أنها لم تكشف عن دلالة إحصائية، ولكنها شكلت هاجساً إدارياً ملحوظاً عند أفراد العينة وهي البنود المُتعلقة بانتشار الرشوة. ومُساعدة الفاسدين، وإهمال الموظف للمُراجعين ومُعاملاتهم.

ويُلخص لنا الجدول السابق صوراً مُتعددة من مظاهر الفساد في المجتمع الكويتي. فهُناك ترهُل في الجهاز الإداري. وهُناك شُعور واضح وجلي أن مظاهر الفساد كبيرة ومُتفشية ومُتغلغلة داخل الجسم الإداري، كما يُدركه ورآه أفراد العينة من شريحة الشباب.

وتُشير النتائج في هذا الاتجاه إلى أن الذكور أعلى مُعدلاً من الإناث في اتجاهاتهم نحو مظاهر الفساد وانتشارها في المؤسسات داخل المجتمع الكويتي. وقد تعكس هذه النتيجة زيادة في المُشاركة في الحياة العملية أكثر من الإناث واحتكاكهم وتواصلهم الأكبر مع مُحيط العمل، وكذلك خارج نطاق العمل والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، والتي تُعتبر مُحيطاً ذكورياً يسمح للذكور بحُرية أكبر في التواصل مع الآخرين بالمُقارنة مع الإناث اللواتي يظل تحركهن وفق إطار العمل، وأقل في مستوى العلاقات الاجتماعية الخارجية التي لها ارتباط بالجوانب الإدارية والتأثير عليها. فقد أوضحت نتائج الدراسات في المجتمع المحلي أن المجتمع الكويتي يميل إلى أن يُطلق عليه المجتمع الذكوري (علي الطراح، 2000)، وهو الذي يسمح بحُرية أكبر من الإناث في التحرك في مجال علاقاته الاجتماعية التي لها دور واضح وكبير على مجال العمل. فالعلاقات الاجتماعية لها دور كبير في تعزيز بعض من المفاهيم السلبية الخاصة بالعمل، فالخروج من المنزل إلى النادي، وأبناء الجيرة، والديوانية، والمقاهي وغيرها هي من مُعززات شبكة العلاقات الاجتماعية التي تُعتبر أكبر حجماً من الإناث داخل المجتمع الكويتي. فهذه العلاقات الاجتماعية لها التزامات ومُمارسات ومُتطلبات قد يكون للعمل نصيباً منها والتأثير عليها. فالذكور لا زالوا هُم المتواصلين اجتماعياً بالعالم الخارجي، ومع نواب مجلس الأُمة، والموظفين الكبار الذين لازال أغلبهم من الذكور، وكذلك الوزراء والوكلاء وغيرهم، والذين يُشكلون شبكة علاقات اجتماعية لها مُتطلباتها قد تنعكس على العمل والوظيفة والعلاقات السائدة فيها. هذا بالإضافة إلى أن المرأة قد تكون حديثة على الجهاز الإداري على الرغم من أن التقارير تُشير إلى ارتفاع نسبة مُشاركتها في قطاع العمل (جليلي، 2008م)، إلا أن ذلك يُقلل من خبرتها في التعامل مع الإجراءات غير القانونية والمُخلة بالقيم الإدارية مُقارنة بالرجل، ويتزامن مع ذلك طبيعتها التي تمنعها من استغلال منصبها ومقر عملها لقضايا إدارية غير مشروعة. وإن ذلك كُله يجعل الذكور ينظرون إلى مظاهر الفساد بشكل أكبر من الإناث نتيجة لطبيعة علاقاتهم الاجتماعية، ولنتيجة اتسام المجتمع المحلي بالمجتمع الذكوري.

وقد أشارت النتائج في جانب آخر إلى أن الشريحة العُمرية من الشباب الأكبر والبالغة (22) سنة وأكثر قد سجلوا مُعدلاً من الشريحة العُمرية الأصغر، والتي تبلغ من العُمر (21) سنة وأقل في اتجاهها نحو مظاهر الفساد وانتشارها في مؤسسات الدولة. وقد يكون تفسير ذلك مردهُ إلى أن الشريحة العُمرية الأكبر هي الشريحة التي مارست أساساً العمل وعاشت فيه بالمُقارنة بالعينة العُمرية الصغيرة من الشباب التي عُمرها أقل من (21) سنة، والتي أغلبها تعتبر من يجلس على مقاعد الدراسة والتعليم سواء الثانوي أو الجامعي العالي، ولم ينخرط أغلبهم في العمل. فالعمل يُعتبر تجربة فعلية يُمكن من خلالها الكشف عن مواطن الخلل ومظاهر الفساد في المؤسسات التي يعمل بها الفرد. ولذلك، فمن المتوقع أن تكون هذه الشريحة أكثر إلماماً بهذه المظاهر بالمُقارنة بالشريحة الأصغر عُمراً من شريحة الشباب. فمقدار المُمارسة، بمقدار الكشف عن مظاهر الفساد التي تُعتبر كبيرة كما أشارت إليها نتائج الدراسة.

وفيما يتعلق بمسئولية الأجهزة والمؤسسات الاجتماعية في انتشار الفساد، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي، وهي تلك الوسائل التي لا تتبع للدولة وحدها درجة عالية جداً في كشفها عن قضايا الفساد. فوسائل التواصل الاجتماعي تكشف عن قضايا الفساد كما رآها أفراد العينة من شريحة الشباب وبحُكم كثرة استخدامهم لها، وهُم الشريحة الأكبر التي تستخدم مثل هذه الوسائل كما أوضحتها بعض الدراسات (يعقوب يوسف الكندري وآخرون، 2015م). فتُعتبر هذه الوسيلة من الأدوات غير الحكومية التي عبرّت عنها العينة بأنها إيجابية في تعاملها مع قضايا الفساد والكشف عنها، وقد احتلت المرتبة الأولى في الترتيب ولكن بإيجابية عكس البنود الأُخرى. فقد احتلت عدم قُدرة جهاز مُراقبة الفساد بالترتيب الأول من الجانب السلبي، فأفراد العينة يرون عدم قُدرة هذا الجهاز على مُحاربة الفساد على الرغم من أنهُ جهاز خاص من الأجهزة الحكومية، وقد تكون نظرتهم قد تشكلت وتكونت بسبب حجم الفساد المُعلن عنه والموجود، وعدم وجود جهاز إعلامي مُناسب يكشف عن هذه التجاوزات بعد. فقد يكون إنشاء هذا الجهاز حديثاً، إلا أن تأثيره قد لم يظهر بعد، وهو الأمر الذي جعل هُناك عدم ثقة إلى الآن من هذه الشريحة في تحقيق الغرض منها. ولذلك جاءت هذه النتيجة سلبية بالنسبة لهذه المؤسسة. وقد أشارت نتائج الدراسة وبدرجة مُرتفعة أيضاً إلى أن الحكومة أساساً بأجهزتها كافة غير جادة في مُكافحة الفساد، وقد يكون هو سبب في عدم الثقة في مؤسسات الدولة بشكل عام، وهذا ما كشفت عنه نتائج الدراسة. وجاءت المؤسسة الدينية والمؤسسة التشريعية المُتمثلة بمجلس الأُمة في الترتيب الرابع والخامس، وهي ما تكشف أيضاً عن ضعف هاتين المؤسستين في مُكافحة الفساد. ولقد كشفت نتائج دراسة أُخرى عن المواطنة في المُجتمع الكويتي وقيم الولاء والانتماء ضعف دور هذه المؤسسات أيضاً (يعقوب الكندري وآخرون،2017م). وهو ما يُعزز أن هُناك أدواراً مؤسسية غائبة في الحد من ظواهر الفساد داخل المجتمع كما يشعر بذلك أفراد العينة المبحوثة. فلا تقوم حسب رأي أفراد العينة هذه المؤسسات بأدوارها عدا المؤسسة الإعلامية غير الرسمية والشخصية التي تتمثل في وسائل التواصل الاجتماعي التي تكشف قضايا الفساد نتيجة لفعالياتها.

وفي المقابل، فقد أشارت النتائج إلى أن الذكور قد سجلوا مُعدلاً أعلى في درجة مسؤولية بعض المؤسسات في انتشار الفساد، وكذلك كشفت نتائج الدراسة عن أن الشريحة العُمرية الأكبر سناً، وهي التي تبلغ من العُمر (22) عاماً وأكثر سجلوا مُعدلات أعلى في درجة اتجاهاتهم الخاصة بمسؤولية بعض المؤسسات في انتشار الفساد في المجتمع الكويتي. وقد لا يختلف الرأي هُنا بالنسبة للفروق بين الجنسين، وكذلك الفروق بين الشريحتين عما سبق ذكره بخصوص أن الذكور وكذلك الشريحة العُمرية الأكبر هي الأكثر مُشاركة في مستوى العلاقات الاجتماعية، وكذلك اشتراكهم في العمل بالمُقارنة مع الإناث، والشريحة العُمرية الصغيرة على التوالي.

فالذكور والشريحة العُمرية الكبيرة من فئة الشباب هي التي تتفاعل بصورة أكبر مع العمل ومُحيطه بالمُقارنة بالإناث والشريحة العُمرية الأصغر، إضافة إلى أن طبيعة المجتمع تجعل تواصل الذكور مع المؤسسة الدينية وبالتحديد المسجد أكثر من الإناث، وكذلك استخدامها السياسي لوسائل

التواصل الاجتماعي وبالتحديد تويتر التي أشارت بعض الدراسات المحلية إلى ارتباطها بالمضمون السياسي، انها تُستخدم بصورة أكبر عند الذكور منها عند الإناث (الكندري، يعقوب وآخرون، 2015م؛ القحص والكندري، 2016م).

وفيما يتعلق بأسباب انتشار الفساد في مؤسسات الدولة وما إذا كانت هذه الأسباب ذات بُعد قانوني، أو أسباب ذات بُعد قيمي اجتماعي أو أسباب إدارية، فقد أشارت النتائج أن الأبعاد الفرعية الثلاثة جاءت مُرتفعة سواء العبارات الواردة في الأسباب القانونية، أو الأسباب القيمية الاجتماعية، أو الأسباب الإدارية. ومن الواضح من النتائج إلى أن المبدأ القانوني واضح أنهُ غير مُطبق كما يشعر به أفراد العينة، والذي يُعتبر من أبرز المبادئ القانونية لتحقيق الإنجاز في العمل. ويرى أفراد العينة أيضاً إلى أن القوانين وسوء صياغتها واللوائح المُنظمة تقف عقبة أمام مواجهة الفساد أو المسئولة عنهُ في مؤسسات الدولة. فالقوانين واللوائح مسئولة عن حدوث فساد إداري داخل مؤسسات الدولة. وقد حلت هذه العبارة بالمرتبة الثانية، وهي قد ترتبط بشكل وثيق بعبارة "لا جدوى من رفع قضايا خاصة بالفساد". فغالبية أفراد العينة يرون بأنهُ لا طائل للذهاب إلى المحكمة والقيام برفع قضايا ضد الفساد. فيشعر أفراد العينة بأن ذلك لا طائل منهُ. وقد يرجع السبب إلى أحد أمرين: شعورهم بأن الفساد مُتفشي بشكل كبير، وكان الذهاب إلى الكشف عن أحد القضايا غير مُجدي في ظل وجود وانتشار لثقافة الفساد داخل المجتمع. وأما الأمر الآخر، فيعود للوقت الطويل الذي يُمكن أن تأخذه المحكمة في النظر لأي قضية، وقد يأخذ الموضوع السنوات. ولاسيما في القضاء الإداري الذي يزيد عن خمس سنوات في أغلب الأحوال للمرور في درجات التقاضي الثلاثة. ففي تقرير أعدتهُ جريدة الجريدة بتاريخ (2019/10/8م) أشارت فيه إلى أن عدد الطعون المُتراكمة لمحكمة التمييز تصل إلى (32) ألف طعناً يعود بعضها إلى عام 2014م أي قبل خمس سنوات، وهي لا زالت تُنظر أمام المحاكم، ويُشير التقرير إلى أن أغلب القضايا المعروضة هي القضايا الإدارية وبواقع (7839) طعناً في محكمة التمييز وحدها. وهي تلك الطعون التي تُقام من قبل موظفين في الدولة شعروا بالظُلم ولجئوا إلى المحكمة لإنصافهم وهذا العدد طبعاً يزيد بشكل أكبر في محكمة الدرجة الأولى، والاستئناف وفي نيابة التمييز قبل وصول القضية إلى محكمة التمييز. فالعدد كبير جداً في مُجتمع صغير بحجم السُكان. ويُشير التقرير إلى أن الطعون في هذه المحكمة في تزايد بالغ، إذْ جاءت عدد طُعون التمييز في القضايا الإدارية عام 2014م بـــ (532) طعناً، بينما وصلت في عام 2018م إلى (1989) أي بمُعدل زيادة (3) أضعاف تقريباً. وإن تراكُم هذه القضايا وكثرتها لا يعكس إلا حالة من حالات الشعور بوجود فساد داخل المجتمع فيلجأ الموظف إلى المحكمة لأخذ حقه بالقانون. وهذا يعني أن مؤسسات الدولة قد لا تنظر بالتظلمات المُقدمة من الموظفين، فيضطر الموظف إلى اللجوء للمحكمة. فتزايُد هذه الأعداد يعني بكُل وضوح أن زيادة حالات فساد تتم مُمارستها من قبل قطاعات العمل، وهي مُرتبطة ببعض المظاهر التي تمّ الحديث فيها عن الفساد من التعيين للأشخاص غير المُناسبين نتيجة لمُحاصصة سياسية أو لاعتبارات قبلية أو طائفية أو فئوية، وغيرها من الأسباب. فالبُعد القانوني يُعتبر من أبرز الأسباب التي لها ارتباط بحدوث الفساد، وبالتحديد الفساد الإداري والمالي داخل المجتمع. وكذلك أشارت نتائج الدراسة إلى درجة مُرتفعة وفوق المتوسط وبدلالة إحصائية كذلك عن موضوع عدم الاستقرار السياسي الذي حل وأيضاً في هذا البُعد والمسئول عن حدوث الفساد، ومن ثمّ تدني الأُجور والرواتب الذي جاء في المرتبة الأخيرة. فعدم الاستقرار الوزاري على سبيل المثال، وتناوب وزراء على مهام عملهم وإشرافهم على الوزارة وبصورة مؤقتة وبزمن بسيط ما يسع إلى تقديم أي تصورات أو رسم خطط خاصة بالمؤسسة المُكلف بها، إلا وجاء تعديل أو تغيير وزاري جديد جاءت معه أفكار جديدة وأفراد وعاملين جُدد قد يكونون محسوبين على الإدارة الجديدة، فينشأ مثل هذا. فبالنظر إلى موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء الإلكتروني (2019م)، فإن عدد التشكيلات الوزارية خلال العشر سنوات الماضية بلغت عشرة، أي بمعدل كُل سنة وزارة وتشكيل جديد لأعضاء جُدد في الحكومة. وهذا بدون شك يُعطل الاستمرارية، ويخلق حالة من حالات عدم الاستقرار، وخاصة في عمليات التعيينات في القيادة الوسطى والعُليا

داخل كُل مؤسسة التي تتأثر بشكل كبير. وهذا ما تناولته الصُحف المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي التي أكدت على هذه الإشكالية. وأما فيما يتعلق بتدني الأُجور والرواتب والقوانين التي ارتبطت بها، فإن هُناك مُشكلة التفتت إليها الحكومة مُؤخراً، عندما اكتشفت أن هُناك من يحمل المؤهل نفسه، ودون فوارق علمية أكاديمية، ويعمل بوظيفة واحدة، ولكن يتقاضيان أجرين مُختلفين في مؤسسات الدولة لنفس طبيعة العمل وللوظيفة نفسها، أي أن وظيفة مهندس على سبيل المثال في قطاع حكومي يختلف راتبه وبفارق كبير عن مهندس في قطاع حكومي آخر، وقد تصل إلى أن الفروق تبلغ الضعف أو أكثر. وهو ارتبط بعملية ترضيات سياسية، وتعيين فوق الطاقة والمُعدل في بعض قطاعات العمل نتيجة للضغوط السياسية، والتي حصلت وتحصل في أكثر من جهة ومؤسسة. وقد يكون من أبرز الأمثلة الأخيرة هي التعيينات بدرجة مُحامي عام في جهاز الفتوى والتشريع، تلك الوظيفة التي لها مكاسب مالية لخريجي الحقوق تفوق بدرجات كبيرة الوظائف الأُخرى من نفس الدرجة العلمية والتخصص. وهو الأمر الذي على أثره رفع عديد من المرفوضين شكاوى بعد قُبول ما يُقارب من (400) شخص في هذه الوظيفة، وهي الأعلى في تاريخ هذه المؤسسة. وقد أدى ذلك إلى قيام مجلس الأُمة (والمتورط بعض من نوابه أيضاً بالتوسط لعديد من المُرشحين) بتشكيل لجنة تحقيق خلُصت إلى "أن هُناك مثالب عدة واختلالات شابت آلية التعيين... " (السياسة، يونيو8، 2019م). وهذا يعكس بدون شك خلل في القانون الذي على أثره تمّ تحديد أُجور مُحددة لوظائف مُعينة. هي في الأساس بدون مُفاضلة علمية أو أكاديمية أو إدارية. ولذلك فمن غير المُستغرب أن أحد الأسباب القانونية المُرتفعة هي قلة الأُجور التي يشعر من خلالها الفرد بعدم العدالة مع الآخرين، ويسعى إلى أن يصل إلى بعض من هذه الوظائف عن طريق الوساطة والمحسوبية، والاعتماد على التواصل الشخصي مع أعضاء مجلس الأُمة الأكثر تأثيراً في عملية تقديم الوساطة في هذه المواقع كما أوضحتها عديد من وسائل التواصل الاجتماعي التي يُعلن فيها بعض من الأعضاء وبصورة صريحة استعداده لمُساعدة أهله أو أبناء قبيلته أو طائفته.

ولعل أبرز أسباب الفساد داخل المجتمع المحلي هي تلك المُتعلقة بالقضايا القيمية والاجتماعية. فهُناك عديد من الأسباب القيمية الاجتماعية التي ارتبطت بالفساد. وقد طغت على أفراد العينة الإجابة الأكبر في الترتيب، وجاءت أولاً هي القبلية ومن ثمّ بالترتيب الطائفية. فالقبلية والطائفية هي أبرز أسباب الفساد كما يراها أفراد العينة وحلت في الترتيبين الأول والثاني، وهي تلك التي تمّ الإشارة إليها عند الحديث عن مظاهر الفساد. فيرى أفراد العينة أن هذين العُنصرين هُما من العناصر الرئيسة التي ارتبطت بالفساد. فالقبلية وليس القبيلة، والطائفية وليس الطائفة هي مُحددات رئيسة ومُشكلات جوهرية يُعاني منها مُجتمعنا المحلي، ولعل المجتمع المحلي يُعاني من آفة القبلية والطائفية والفئوية بشكل عام، وذلك يرجع بشكل كبير ومُباشر إلى إخفاق الدولة في خلق مواطنة صالحة، ولم تستطع أن تُدمج الفئات والشرائح الاجتماعية تحت لوائها وتحت مظلتها (انظر يعقوب الكندري وآخرون، 2017م؛ يعقوب الكندري ،2016م) (AL-Kandari and AL-Hadban, 2010). فتغلغلت القبلية والطائفية والفئوية في الجسم المحلي ونخرت أجزاءه وأصبحت من أبرز معامل الهدم والفساد، وبإخفاق من الدولة في تحقيق قدر من الوحدة الوطنية التي تجمع في هوية مجتمعية واحدة.

ومن القيم المُجتمعية المُسببة للفساد داخل المجتمع هي أن المجتمع نفسه أصبح يتقبل الشخص الفاسد، فقد نرى نتيجة الدراسة مُرتفعة في هذا الجانب. فمن الواضح أن هُناك اتجاهاً للقبول الاجتماعي للشخص الفاسد داخل المجتمع. فأصبحت هُناك ثقافة عامة مُنتشرة لتقبل الفساد كمفهوم ومُمارسة، والفاسدين كأشخاص طبيعيين داخل المجتمع كما يراها أفراد العينة. وقد احتل المرتبة الرابعة غياب القدوة الحسنة في الجهاز الحكومي، وجاءت في المرتبة الخامسة تدهور منظومة القيم الاجتماعية، وهي في الواقع المسئولة عن الانحراف في المُمارسة والتصرف داخل المجتمع المحلي. ففقدان القيم الاجتماعية هي سبب عديد من المُشكلات العامة داخل المجتمع. فالقيم تُعتبر موجهات للفرد وأعضاء المجتمع، ومتى ما حصل

إخلال في المنظومة القيمية. تعددت المُشكلات وأثرت على استقرار المجتمع. وقد جاءت في المرتبة السادسة والسابعة تأثير ثقافات أُخرى على سلوكيات المواطنين، والأعراف والتقاليد الاجتماعية على التوالي. فهي تُعتبر أيضاً من المُحددات الرئيسة التي أسهمت في حدوث عديد من المُشكلات، الخاصة بالفساد بكافة أشكاله كما أوضحتها عينة الدراسة.

وأما فيما يتعلق بالأسباب الإدارية، فقد جاءت جميع هذه البنود مُرتفعة، وهي توضح ترهُل الجهاز الإداري كما يشعر به أفراد العينة. فهي مُقومات فساد كبيرة يُعاني منها الجهاز الإداري في الدولة ومُشكلات تتعلق بغياب مبدأ المُساءلة، والرقابة، وأن الكفاءة ليست معياراً للترقي أو التوظيف، وأن هُناك مركزية في السُلطة، وكذلك دور مُهم للعمالة الوافدة في انتشار الفساد، فهي مجموعة من العناصر التي ارتبطت بشكل كبير في إحداث سلوكيات فساد داخل المجتمع، ويُعاني منها الجهاز الإداري الذي يحتاج فعلياً إلى إصلاح، وهي مُرتبطة بشكل عام بالمظاهر الخاصة بالفساد.

وأشارت النتائج كذلك أن الذكور قد سجلوا مُعدلاً أعلى في درجات أسباب الفساد وانتشاره في مؤسسات الدولة بشكل عام، وكذلك الشريحة العمرية الأكبر وممن هم في عمر 22 سنة في الأبعاد الثلاثة (القانونية، والقيمية الاجتماعية، والإدارية). فالذكور هُم أكثر إدراكاً ومعرفة بأسباب الفساد، وذلك نتيجة للعوامل والأسباب التي سبق وإن تمّ تفصيلها عند الحديث عن مظاهر الفساد. وأما فيما يتعلق بالشريحة العمرية الأكبر وتسجيلهم مُعدلاً أعلى من الشريحة العُمرية الصغيرة في مقياس أسباب انتشار الفساد بشكله الكُلي، وأبعاده الثلاثة، وتفسير ذلك أيضاً ينطلق بالعوامل نفسها التي تمت مُناقشتها في ظواهر الفساد وارتباط هذه الشريحة بالعمل نفسه بينما الشريحة الأصغر هي التي لم تدخل العمل بعد، وجُزء صغير منهُم في بداية حياته العملية. فنظرتهم من المؤكد ستكون مُختلفة.

وفيما يتعلق بعلاقة وجود الفساد مع مظاهره وأسبابه ودور المؤسسات، فقد أوضحت النتائج أنه بمقدار شعور الفرد بوجود فساد وتفشيه داخل المجتمع، بمقدار ارتفاع مُعدل استجابته نحو وجود ظواهر فساد اكبر. بالإضافة إلى أنه كُلما زاد شُعور أفراد العينة في ارتفاع مُعدل شُعوره نحو وجود فساد مُجتمعي، قلّ معهُ شُعوره في أداء المؤسسات المُجتمعية دوراً في مُعالجة قضايا الفساد داخل المُجتمع. فالشعور بالفساد داخل المجتمع كبير، وإمكانية علاجه من مؤسسات المُجتمع المُختلفة. هذا بالإضافة إلى أنه كُلما زاد الشعور بوجود فساد وتفشيه داخل المُجتمع، زاد معهُ التعبير عن وجود أسباب قانونية، وقيمية اجتماعية، وإدارية للفساد. فمن يعتقد أن الفساد مُتفشي داخل المجتمع يرى بصورة أكبر أن مسؤولية هذا الفساد تنصب حول الجوانب والأبعاد القانونية، والقيمية الاجتماعية، والإدارية. فالشعور بالفساد بصورة كبيرة يتأثرون بأن أسبابه قانونية، قيمية اجتماعية، وإدارية أكثر من الذين لا يشعرون بوجود مثل هذا الفساد.

وهذه النتائج توضح أولاً الثقافة العالية والمُنتشرة لوجود فساد داخل المُجتمع المحلي، وأن درجة الشعور بهذا الفساد ترتبط بشكل كبير بالاعتقاد، أسبابه قانونية، قيمية اجتماعية، وإدارية. فالقانون، والقيم الاجتماعية والعادات والتقاليد في المُجتمع، والإشكاليات الإدارية داخل المُجتمع هي المسئولة المُباشرة عن تعميق الشعور بالإحساس بوجود هذا الفساد. وهذا يعني أيضاً أن القانون واللوائح والنُظم تُنتهك، وأن القيم الاجتماعية في شكل مُتذبذب ومُهلهل، وأن الإدارة الحكومية في أجهزة الدولة لا تقوم بواجباتها على الوجه المطلوب، وهي جميعها عززت من الشعور بالفساد لدى هذه الشريحة العُمرية التي تُعتبر في مُقتبل العُمر، فهذه الأسباب هي عوامل يومية حياتية تنغرس عند هذه الشريحة، وتشعر أنها جُزء من حياتها اليومية.ولذلك جاءت نسب عالية من الشُعور بالفساد ووجوده وتفشيه داخل المُجتمع.

وخُلاصة القول، إنَّ هُناك فساداً مُتفشياً تشعر به هذه الشريحة العُمرية الصغيرة نسبياً داخل المُجتمع، وهو أمر يؤثر بشكل كبير على المنظومة القيمية لديهم، وأن هُناك اتجاه للقبول الاجتماعي للفساد ومظاهره وعدم القُدرة على وضع حد لهُ داخل المُجتمع، وهو ما يُنبئ بعواقب غير حميدة ويؤثر بشكل كبير على مُستقبل المُجتمع واستقراره. ولذلك، لا بُد من تحرك قويم سريع لمُعالجة هذه الظاهرة الخطيرة من خلال تطبيق مبادئ الحُكم الرشيد المُتعددة من تحقيق مبدأ المُحاسبة والثواب والعقاب والشفافية، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتطبيق القانون، والتي تُعتبر من المبادئ

العامة التي تقضي على الفساد وتجتثُه من جُذوره إذا طُبقت بحذافيرها وبشكل صحيح. فهُناك حاجة إلى ما يُمكن أن يُسمى بإنقاذ هذه الشريحة تحديداً التي يعول عليها البناء للمُجتمع من أبعاد الفساد ومظاهره. فتطبيق مبادئ الحكم الرشيد هي ما يمكنه أن ينقذ هذا المجتمع من عواقب وخيمة من الممكن أن يتعرض لها وتؤثر بشكل كبير على استقراره.

المصادر والمراجـــع

المراجع العربية:

ابن جليلي، رياض (2008). المرأة والتنمية في الدول العربية... حالة المرأة الكويتية. حلقة نقاشية نظمها المعهد العربي للتخطيط في الكويت، 2008/1/22، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

بيتر أيجن (2000)، تقديم للكتاب المرجعي لمنظمة الشفافية الدولية، من إعداد جريمى بوب، مواجهة الفساد... عناصر بناء نظام النزاهة الوطني، ترجمة باسم مسكجها، مؤسســـة الأرشيـــف العربي، الأردن، ص 10.

جريدة الجريدة، 2019/10/8م.

جريدة السياسة، يونيو8، 2019م.

جريدة القبس، 16 يناير 2019م.

جون د. سوليفان، تقديم جورج كيل: البوصلة الأخلاقية للشركات...أدوات مكافحة الفساد، المنتدى العالمي للشركات، الدليل السابع، البنك الدولي، ص 6 http://documents.worldbank.org/curated/en/430201468336290241/pdf/477910NWP0Focu00Box341959B00PUBLIC0.pdf

خواص، مصطفى (2019). الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء" انعكاساته وآليات مكافحته"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

خواص، مصطفى (2019). الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء" انعكاساته وآليات مكافحته"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت. كتاب إلكتروني تم استرجاعه من: books.google.com.

داود، عماد الشيخ (سبتمبر، 2004). الشفافية ومراقبة الفساد. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الطراح، علي أحمد (2000). التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة في المجتمع الكويتي. مجلة العلوم الاجتماعية. 28(2): 71-94.

عبد الفضيل، محمود (سبتمبر، 2004). مفهوم الفساد ومعاييره. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص 81-85.

العلي، خالد علي أحمد (2015). أنماط الفساد الاقتصادي في البرلمان وانعكاسه على نسق قيم المجتمع الكويتي دراسة تطبيقية على مجلس الأمة في الفترة من 2002- 2012. رسالة ماجستير-غير منشورة، كلية الآداب قسم الاجتماع، جامعة الإسكندرية، مصر.

الغزالى، صلاح محمد (2018) مكافحة الفساد، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

قبانجى، يعقوب (2004). العوامل والآثار في البنية الاجتماعية ونسق القيم. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 255.

القحص، خالد والكندري، يعقوب يوسف (2015). الأهمية المعلوماتية لاستخدام تويتر: دراسة على عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في الكويت. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 132(33): 135-178.

قصة سنغافوره، مذكرات لى كوان يو(2007) ترجمة هشام الدجاني. العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية

قويدر، إبراهيم(2009) : نحن في عيون التاريخ، مؤسسة شمس للنشر والإعلام، القاهرة، ص ص 171-172.

الكبيس، عامر بن خضر (2000)، الفساد الإداري: رؤية منهجية التشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، مج 20، ع 1، ص ص 89-90.

الكندري، يعقوب يوسف (2006). محددات الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتي: رؤية سوسيوثقافية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. 120، سنة 32: 75-123.؟

الكندري، يعقوب يوسف (2007). القبلية والطائفية في ثقافة المجتمع وتأثيرهما على أبعاد التنمية الاجتماعية. الاجتماعيون، العدد 2: 76-91.

الكندري، يعقوب يوسف (2016). القبيلة والمفاهيم السياسية في المجتمع الخليجي المعاصر: المجتمع الكويتي مثالا. مجلة عمران. 15(4): 51-80.

الكندري، يعقوب يوسف وآخرون (2017). قيم المواطنة والانتماء في ثقافة المجتمع الكويتي ودور المؤسسات الاجتماعية في تعزيزها. بدعم من مؤسسة الكويت للتقدم

العلمي. الكويت: مكتبة الخط.
الكندري، يعقوب يوسف، والسجاري، مها مشاري، والعسلاوي، حمد عادل، والبالول، دلال خالد (2015). المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في استخدام شبكة التواصل الاجتماعي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الكويتي. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية. الرسالة 441، الحولية 36.
المصراتى، عبدالله احمد (2011) : الفساد الإداري نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي) دراسة ميدانية، المكتب العربي الحديث،الإسكندرية، ص ص 45-48
مسرة، أنطوان نصري (سبتمبر، 2004). دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص475.
مسرة، أنطوان نصري (سبتمبر، 2004). دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص477.
مسرة، أنطوان نصري (سبتمبر، 2004). دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 486.
موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء الإلكتروني(2019م)،
نافعة، حسن السيد (2004). دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص 545-559.

اليوسف، يوسف خليفة (سبتمبر، 2006). دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص 580- 597.

Arabic Refrences:

Khawas, Mustafa (2019). Political Corruption in Sub-Saharan Africa, "Its Implications and Mechanisms to Combat It", Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut. E-book Retrieved from: books.google.com.

Daoud, Emad Al-Sheikh (September 2004). Transparency and control of corruption. Center for Arab Unity Studies, Beirut.

Al-Tarrah, Ali Ahmad (2000). Socialization and masculinity values in Kuwaiti society. Social Sciences Journal. 28 (2): 71--94.

Abdel-Fadil, Mahmoud (September 2004). Corruption concept and standards. Center for Arab Unity Studies, Beirut, pp. 81-85.

Al-Ali, Khaled Ali Ahmed (2015). Patterns of Economic Corruption in Parliament and its Reflection on the System of the Values of Kuwaiti Society An Applied Study on the National Assembly from 2002 - 2012. Master-Unpublished Thesis, Faculty of Arts, Sociology Department, Alexandria University, Egypt.

Al-Ghazali, Salah Muhammad (2018) Anti-Corruption, That Al-Salasil Publications, Kuwait.

Kabanji, Yacoub (2004). Factors and effects in the social

Refrences:

Ibn Jalili, Riad (2008). Women and development in the Arab countries ... the case of Kuwaiti women. A seminar organized by the Arab Planning Institute in Kuwait, 01/22/2008, Kuwait: The Arab Planning Institute.

Peter Eigen (2000), an introduction to the reference book of Transparency International, prepared by Jeremy Bob, Facing Corruption ... Elements of Building a National Integrity System, translated in the name of Muskjaha, Arab Archives Foundation, Jordan, p. 10.

Al-Jarida newspaper, 10/8/2019.

Al Seyassah Newspaper, June 8, 2019.

Al-Qabas Newspaper, January 16, 2019.

John D. Sullivan, Presented by George Keel: The Corporate Ethical Compass ... Anti-Corruption Tools, Global Corporate Forum, Handbook Seven, The World Bank, p.6 http://documents.worldbank.org/ curated/en/ 430201468336290241/pdf/477910NWP0Focu00Box341959B00PUBLIC0.pdf

Khawas, Mustafa (2019). Political Corruption in Sub-Saharan Africa, "Its Implications and Mechanisms to Combat It", Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut.

structure and value pattern. Center for Arab Unity Studies, Beirut, p. 255.

Al-Qahs, Khaled and Al-Kandari, Yaqoub Youssef (2015). The informational importance of using Twitter: a study on a sample of faculty members in Kuwait. Arab Journal of the Humanities, 132 (33): 135-178.

A Singaporean Story, Memoirs of Lee Kuan Yew (2007) translated by Hisham Dajani. Obeikan Publishing, Kingdom of Saudi Arabia

Kwaider, Ibrahim (2009): We are in the eyes of history, Shams Foundation for Publishing and Media, Cairo, pp. 171-172.

Al-Kabees, Amer Bin Khader (2000), Administrative Corruption: A View of a Methodology of Diagnosis, Analysis and Treatment, The Arab Journal of Management, Vol. 20, No. 1, pp. 89-90.

Al-Kandari, Yaqoub Youssef (2006). Determinants of social security for Kuwaiti society: a sociocultural view. Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies. 120, years 32: 75-123.?

Al-Kandari, Yaqoub Youssef (2007). Tribalism and sectarianism in the culture of society and their impact on social development dimensions. Sociologists, 2nd Issue : 76-91.

Al-Kandari, Yaqoub Youssef (2016). Tribe and political concepts in contemporary Gulf society: Kuwaiti society as an example. Imran Magazine. 15 (4): 51--80.

Al-Kandari, Yaqoub Yousef and others (2017). Values of citizenship and belonging in the culture of Kuwaiti society and the role of social institutions in promoting it. With the support of the Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences. Kuwait: Calligraphy Library.

Al-Kandari, Yaqoub Youssef, As-Sajari, Maha Mishari, Al-Asalawi, Hamad Adel, and Al-Baloul, Dalal Khaled (2015). Social variables affecting the use of the social network: a field study on a sample of Kuwaiti youth. Annals of Arts and Social Sciences. Letter 441, Annals 36.

Al-Misrati, Abdullah Ahmad (2011): Administrative Corruption Towards a Theory in the Sociology of Crime and Social Deviation) Field Study, Modern Arab Bureau, Alexandria, pp. 45-48

Masara, Antoine Nasri (September 2004). The role of civil society institutions in combating corruption, Center for Arab Unity Studies, Beirut, p. 475.

Masara, Antoine Nasri (September 2004). The role of civil society institutions in combating corruption, Center for Arab Unity Studies, Beirut, p. 477.

Masara, Antoine Nasri (September 2004). The role of civil society institutions in combating corruption, Center for Arab Unity Studies, Beirut, p. 486.

Website of the General Secretariat of the Council of Ministers (2019 AD),

Nafaa, Hassan Al-Sayed (2004). The role of international institutions and transparency organizations in combating corruption. Center for Arab Unity Studies, Beirut, pp. 545-559.

Al-Youssef, Yusef Khalifa (September 2006). A case study of the United Arab Emirates. Center for Arab Unity Studies, Beirut, pages 580-597.

ثانيا– المراجع الأجنبية:

Akani, C. (2011). Political Economy of Corruption and Youth Violence in Nigeria', Third World Economic Review 1 (1).

Al-Kandari, Y. & Al-Hadban, Ibrahim (2010). *Tribalism*, Sectarianism, and Democracy in Kuwaiti Culture. *Digest of Middle East Studies (DOMES)*. 268-285.

Bo Rothstein and Daniel Eek (2009). POLITICAL CORRUPTION AND SOCIAL TRUST" AN EXPERIMENTAL APPROACH. Sage Publications, London.

Bo Rothstein and Daniel Eek (2009). POLITICAL

CORRUPTION AND SOCIAL TRUST" AN EXPERIMENTAL APPROACH. Sage Publications, London.

Bo Rothstein and Eric M. Uslaner (2019) , ALL FOR ALL: Equality, Corruption, and Social trust , World Politics, Vol. 58, No. 1, Cambridge University Press.

Collins, P.; Doig, A. ; Vian, T.; Brinkerhoff, D.; Feeley, F.; Salomon, M.; Vien; N.T.K (2012). Confronting Corruption in the Health Sector in Vietnam: Patterns And Prospects. Public Administration & Development, 32(1): 49-63.

Farzanegan, M.R. & Witthuhn, S. (2017). Corruption and Political Stability: Does the Youth Bulge Matter? *European Journal of Political Economy, 49*: 47-70.

International Association of Anti-Corruption Authorities (IAACA). Retrieved from: https://www.iaaca.net/

Karklins, Rasma. 2005. The System Made Me Do It: Corruption in Post-Communist Societies. Armonk, NY: M. E. Sharpe, New York.

Maloletko, A. (2018). How does the Russian youth perceive corruption. 27th. International Scientific Conference on Economic and Social Development – Rome, 1-2 March 2018.

Nisnevich, Y. (2013). Corruption, youth, Internet, and Army. *European Scientific Journal, 4*, 678-683.

Okafor, E.E. (2011). Youth unemployment and implication for stability of democracy in Nigeria. *Journal of Sustainable Development in Africa,13*,1: 358-373.

Sabic-El-Rayess, A. (2012). *Making of a Voiceless Youth: Corruption in Bosnia and Herzegovina's Higher Education*. Theses Doctoral. Columbia University: Comparative and International Education.

Sihombing, S. & Pramono, R. (2015). Indonesian youth values and corruption: A descriptive study. 1st NCBMA (UniversitasPelitaHarapan, Indonesia). "Bridging The Gap Between Theory and Practice". 19 March 2015, Tangerang.

The Global Organization of Parliamentarians Against Corruption (GOPAC). Retrieved from: http://gopacnetwork.org/

The International Master in Anti-Corruption Compliance and Collective Action. Retrieved from: (IMACC) https://www.iaca.int/

United Nations Convention against Corruption. Retrieved from:

Wardak, M. (2014-2015). The Role of Youth in Combating Corruption in Afghanistan. Women and Public Policy Journal, 1: 104-112.

https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/tools_and_publications/UN-convention-against-corruption.html

Attitudes of youth towards corruption in Kuwaiti society

*Yaqoub Yousef Al-Kindari [1], Mohammad Taleb Al-Kindari [2]**

ABSTRACT

The present study aims to identify the attitudes of Kuwaiti youth towards corruption's proportion, forms, reasons, and the responsibility of social institutions. Methods: Descriptive method has been used. The sample of the study included (322) respondents (17-32 years). Ministry of Youth definition of youth in Kuwait has been used. The questionnaire was the major tool of this study. It included two parts: respondents' primary information and four scales measuring corruption proportion, forms, reasons and social institutions responsibility. SPSS was used for data entry and analysis. Descriptive and inferential statistics were used: One -Sample and Independent t-test, Pearson correlation, and Alpha-Cronbach. Results: The study revealed that young Kuwaitis see that the proportion of the corruption is high. Social, financial, administrative, and behavioral forms aspects are responsible of corruption in Kuwait. Also, there is an inappropriate role for the institutions to avoid the spread of the corruption. Data found that there are significant differences related to the portion of corruption and its forms, reasons, and the role of institutions in fighting it and age variables (young youth and older young) and gender. The study revealed that there is also statistically significant relationship between the portion of corruption and its forms, reasons, and the role of institutions in fighting it. Conclusion: Corruption significantly affects the value system of the youth segment, and there is a tendency for social acceptance of corruption as phenomena in the Kuwait Society. This is greatly affects the future and stability of society. The study suggests that it is important to apply what is called the principles of good governance. Otherwise, corruption will become as a phenomena in Kuwait.

Keywords: Corruption, Youth Social Values, Youth and Corruption, Kuwaiti Society.

1. School of Social Sciences, Kuwait University
*2.School of Fundamental Sciences, The Public Authority for Applied Education and Training.
Received on 27/11/2019 Accepted for Publication on 22/9/2020.